

شَرَحُ الْعِلَالِ الْخَصِيَّةِ
عَلَى سَلَمِهِ

حقوق الطبع محفوظة للمحققة

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

يطلب من

٠٩٣٢٢٣٥٨٧٨

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة، أبو زيد عبد الرحمن بن الولي الصالح سيدي^(١)
الصغير بن عبد الله الأخضرى رحمه الله تعالى، ونفعنا به وبعلمه، آمين بمنه وكرمه:

الحمد لله الذي جعل قلوب العلماء سَمَوَاتٍ تتجلى فيها شُموُس المعارف، ووسَّع
دوائر أفهامهم، فأولجهم قِبابَ المُخدَّرات من عرائس المعاني واللِّطائف، وحباهم بحدائق
العقول، فتناولوا من ثمراتها، فأصبحت آفاق قلوبهم مُشرقةً بسائر العلوم، ففاقوا مَنْ عداهم
من الورى، واستقرُّوا على ذرى المجد، وعَلَّوا على منابر العِزِّ بما سَبَقَ لهم في الكتاب
المرقوم، فتأهَّوا في رحاب العلم وعَرَصات الفهم على بساط حُجَج المعقول، متَّبِعِينَ آثار
الأصول طلباً لتحقيق المنقول، فأصبحوا على بصيرة من الدِّين، وفي أَنْجَح السُّبُل سالكين.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، الرَّبُّ الكريم، الذي تقدَّس وتعالى عن
أن يُحاط برفيع مَجْدِهِ، وعظيم جلاله وكبريائه، وأشهد أن سيِّدنا ومولانا وحيينا وشفيعنا،
وذخرنا محمَّداً عبده ورسوله، قُطب الجمال، وتاج الكمال، وديوان الشرف، وبدر الترف،
خاتم رسله وأنبيائه، وسَيِّد أصفياه وأزكى أوليائه، صَلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه، صلاةً
أرقى بها مراقي الإخلاص، وأنال بها غاية الاختصاص.

أما بعد:

فلَمَّا وضعتُ الأرجوزة المسمَّاة «بالسُّلَم المُنوَّرَق في علم المنطق» وجاءت بحمد
الله جملةً كافيةً، وللمقاصد من فنِّها حاويةً، راودني بعض الإخوان من الطُّلبة - أكرمهم الله -
المَرَّة بعد المَرَّة، على أن أضع عليها شرحاً مفيداً، يَبُثُّ ما انطوت عليه من المعاني، ويُشَيِّد
ما تَقاصر فيها من المباني، فأجبتُه لذلك طالباً من الله تعالى حُسْنَ التَّوفيق إلى مَهَايِج التَّحقيق،

(١) قال في هدية العارفين: اسمه عبد الرحمن بن سيدي محمد الصغير بن محمد بن عامر الأخضرى..

وإن كنتُ لست أهلاً لذلك، ولكن حملني عليه تفاؤلي، ولم أضعه لمن هو أعلى منِّي، بل لأمثالي من المبتدئين، فالله الله يا أخي في الاعتذار وترك الاعتراض، المؤمن يلتمس العذر لأخيه المؤمن، والله الله في الدعاء لي ولوالديَّ بالمغفرة والرحمة، يرحمك الله، وبالله التوفيق.

الحمدُ لله الذي قد أخرجنا نتائج الفكر لأرباب الحجا

قال المحققون: الحمدُ هو الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته مُطلقاً، أي: سواء كانت من أرباب الإحسان أو الكمال.

والشكر: هو الثناء بالكلام وغيره، على المنعم بسبب إنعامه على الشاكر.

فتبين من هذا أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه^(١)، يجتمعان في صورة، وينفرد كل قسم في صورة، فالحمدُ أعمُّ سبباً وأخصُّ محلاً، والشكر بالعكس.

وإنما عبّرنا بـ«الكلام» دون «اللسان» كما فعل بعضهم؛ ليشمل الحمدُ المحامدَ الأربعة.

وفي كون «أل» في الحمد جنسيّةً أو عهديّةً اضطرابٌ، والأصحُّ أنّها جنسيّة، واختار بعضهم العهديّة محتجاً بما يُخرج بسطه عن الغرض من الإيجاز والاختصار.

ولمّا كان اسمُ الجلالة أعظمَ الأسماء، لكونه جامعاً للذات والصفات، اقترن به الحمد دون غيره من الأسماء.

وإنما افتتحنا هذا الرّجز بالحمد اقتداءً بالقرآن العظيم، وبالنبيّ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم إذ كان يفعلُه في خطبته، ولما روي عنه عليه الصّلاة والسّلام أنّه قال: «كلُّ أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتَر»^(٢).

(١) العموم والخصوص الوجهي: هو النسبة بين معنى كلّيٍّ ومعنى كلّيٍّ آخر، من جهة انطباق كلٍّ منهما على بعض الأفراد التي ينطبق عليها الآخر، وانفراد كلٍّ منهما بانطباقه على أفراد لا ينطبق عليها الآخر، نحو كلمتي «ماء، حلو».

(٢) ابن ماجه في النكاح، باب: خطبة النكاح (١٨٩٤)، والنسائي في الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، =

وبعضهم يكتفي بالبسملة عن الحمدلة، بناءً على أن المراد بالحمد في الحديث معناه بأيّ لفظ كان، وبه أجيب عن ابن مالك^(١) وغيره من المصنّفين كابن الحاجب^(٢).

وفي البيت براءة الاستهلال، ومعناها عند أهل البلاغة: أن يذكر المؤلف في طالعته كتابه ما يشعر بمقصوده، وتسمّى بالإلماع.

و«الحجّاء» بالقصر: العقل، وبالله التوفيق.

وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ

«وَحَطَّ» معطوف على «أخرج»، والضّمير في «عنهم» يعود على أرباب الحجّاء.

وسمّي «العقل» سماءً مجازاً؛ لكونه محلّاً لطلوع شمس المعارف المعنوية، كما أن السّماء محلّ لظهور شمس الإشراق الحسيّة.

وسمّي «الجهل» أيضاً سحاباً مجازاً؛ لكونه يُحجّب العقل عن الإدراكات المعنويّة، كما أن السّحاب يحجّب الناظر عن مطالعة الشّمس الحسيّة، هذا وجهُ المشاكلة بينهما.

فإن قلت: إنّ السّحاب أمر وجودي، والجهل أمرٌ عدميّ، إذ هو نفي العلم، وتشبيه الوجوديّ بالعدميّ غيرٌ سديد، فلا مشاكلة إذن بينهما!

قلت: سقوطُ هذا السُّؤال لا يخفى على كلّ ذي بال، إذ لا نسلم أن الجهل أمرٌ عدميّ، بل هو أمر وجوديّ، بدليل أن الإنسان - أي: الرُّوح - قبل حجبهِ بالحجاب النّاشئ عن التُّراب، كان مُدركاً لدقائق المعاني، وهو الأصل في نفوس الأحياء، وإنّما عاقها عن

= باب: لما يستحب من الكلام عند الحاجة (١٠٣٢٨)، وابن حبان في صحيحه (١)، وأبو داود في الأدب، باب: الهدى في الكلام (٤٨٤٠) وحسنه النووي في الأذكار والسيوطي في الجامع الصّغير. (١) محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، جمال الدين، أحد الأئمة في اللغة العربية، ولد في جيان بالأندلس، وانتقل إلى دمشق وتوفي فيها سنة (٦٧٢) هـ. من أشهر كتبه «منظومة الألفية في النحو». الأعلام للزركلي.

(٢) عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، فقيه مالكي من كبار علماء العربية، كردي الأصل، توفي سنة (٦٤٦) هـ، كان أبوه حاجباً فعرف به، من أشهر كتبه «الكافية» في النحو. اهـ. الأعلام للزركلي (٢١١/٤).

ذلك وجود الحُجُب الجِسمانيَّة والنَّفْسيَّة التي على عدد الأطوار، ويدلُّك على إدراكه قبل الحِجاب إقراره في الظُّهور يوم ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ بالوحدانية، لانتفاء الحِجاب الحائل بينه وبين الصَّواب، وذلك أنَّ الأرواح من العوالم المَلَكوتيَّة، والأبدان من العوالم المَلَكِيَّة، فوضع العالم الرُّوحاني في القلب الجسماني ليتمَّ الوعد الرِّبانيُّ، فصارت أطوارُ البدن حُجُباً للرُّوح، فنسيت ما أدركته بسبب تلك الحُجُب، فخوِطَت بعد الظُّهور بما أقرَّت به في الظُّهور.

فتبيَّن من هذا أنَّ الجهل أمر وجوديُّ، وهو النَّاشئ عن الحِجاب الحائل بين الرُّوح والمعاني الدَّقيقة، حتَّى صارت لا تُدركها إلا بالتَّفكُّر وخرق الحُجُب العادية لمن وفقه الله تعالى، وبه أستعين^(١).

حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَةً

هذا البيت من تمام ما قبله، بيَّن فيه ثمرة رَفَع الحِجاب عن قلوب أولي الألباب، والمعنى: حطَّ عنهم ذلك، حتَّى انتهى بهم الأمر إلى أن ظهرت لهم شُمُوس من الأفهام والمعارف، فنظروا مُخَدَّرَات عرائس المعاني واللَّطائف.

وقولنا: «رأوا مخدَّراتها» على حذف مضاف، أي: رأوا مخدَّرات عرائس المعرفة منكشفة، وهذا النَّوع من المجاز الذي يُعرف بلزوم تقييده كـ ﴿جَنَاحَ الدَّلِّ﴾.

و«الخدر» السَّتر، قال امرؤ القيس^(٢):

ويومَ دخلتُ الخدرَ خدرَ عُنِيْزَةٍ فقالت لك الويلاتُ إنَّكَ مرجلي

(١) لعلَّ الأنسب والأوضح أن يقال في الجواب: كما يقال في تعريفه «عدم العلم بالشيء» يقال فيه أيضاً:

«إدراك الشيء على خلاف ما هو به»، وهو ما يسمَّى بالجهل المركَّب، وهو المراد هنا، لكن لا من جهة التشبيه بل من جهة أخرى، وهي أنَّه هو الذي يُتَعَقَّل فيه أنَّه حِجاب، دون الجهل البسيط.

(٢) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يمني الأصل، توفي نحو (٨٠) قبل الهجرة. اهـ الأعلام (١٠/٢).

والضَّمِيرُ في قوله: «رأوا» عائِدٌ أيضاً لأرباب الحِجَا. وهذا البيت نظير قولنا في الأُرجوزة الموسومة بـ«الزَّهرة السنية»:

فأصبحتُ شمسُ القلوب مُشرِّقه وبجلال ربِّها محقِّقه
نَحْمَدُهُ جَلَّ على الإنعام بِنِعْمَةِ الإيْمَانِ والإِسْلَامِ

عَبَّرَ بالمضارع في نحمده دون الماضي إشعاراً منه بدوام الحمد واستمراره، إذ هو مُشْعِرٌ بالثبوت، والماضي بالانقطاع.

وقوله: «على الإنعام» متعلِّقٌ بـ«نحمده». و«جَلَّ» بمعنى عَظُمَ.

والحمد هنا مقيدٌ، ولا شكَّ أنَّ من أجلَّ النِّعم التي يجب أن يُحمد عليها تبارك وتعالى نعمة الإيْمَانِ والإِسْلَامِ؛ إذ هي محلُّ الفائدة، والنَّجاةُ العائدة، نسأله سبحانه أن يختتم لنا بأكمل حالات الإيْمَانِ والإِسْلَامِ، وبالله التَّوفيق.

مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا وَخَيْرٍ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَى

هذا إقرارٌ بنعمة أخرى من أعظم النِّعم التي يجب علينا أن نَحْمَدَ الله تعالى عليها، وهي أن جعلنا من أُمَّةٍ سيِّدِ أهل السَّمَوَاتِ والأَرْضِ، رئيسِ الأشراف، وسلطان الموقف، صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم تسليماً كثيراً لآلِه خَيْرُهُ المرسلين، وأُمَّتُه خير الأمم، قال الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ الآية، وقال: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ الآية.

و«مَنْ» في قولنا: «من خصَّنَا» موصولةٌ خبر مبتدأ محذوف، أي: هو الذي خصَّنَا، ثم فسَّره صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم باسمه الأعظم بقوله:

مُحَمَّدٌ سَيِّدُ كُلِّ مُقْتَفَى الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى

«مُحَمَّدٌ» بدل من لفظ «خير» في البيت المتقدم، و«سَيِّدٌ» نعتُه، و«المقتفى» المتَّبِعُ، والمراد به المرسلون، ولا شكَّ أنَّه صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم أشرف المرسلين؛ لقوله

صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر»^(١)، وقوله: «أنا العاقب»^(٢).

وتقديمُ العربيّ في البيت على الهاشميّ من حسن التّرتيب العقليّ؛ لأنّ بني هاشم نوع من العرب، وتقديمُ الجنس على نوعه أولى، ثمّ قال «المصطفى» أي: من بني هاشم إشارة إلى قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «إنّ الله اصطفى كنانةً من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم، فأنا خيارٌ من خيار من خيار»^(٣) وبالله التّوفيق.

صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الْحَيَاةُ يَخُوضُ من بَحْرِ الْمَعَانِي لُجْجَا

لَمَّا ذكرنا اسمَه صلى الله عليه وعلى آله وسلم في البيت المتقدّم، وجب أن نصليّ عليه؛ لأنّ من ذكره أو ذكر بين يديه ولم يصلّ عليه بخيلٍ. والصّلاةُ على النّبيّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم واجبةٌ على كلّ مسلم مرّةً في عمره، وتبقى بعد ذلك متأكّدة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، وقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أولى النّاس بي يوم القيامة أكثرهم عليّ صلاة»^(٤)، وقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ»^(٥)، وقال عليه الصّلاة والسّلام: «الصّلاةُ عليّ نورٌ يوم القيامة، ونورٌ في القلب، ونورٌ على الصّراط»^(٦)، وقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «إنّ من أفضل أيّامكم يومَ الجمعة، فأكثروا عليّ من الصّلاة فيه»^(٧).

(١) أخرجه مسلم عن أبي هريرة (٢٢٧٨) بلفظ «أنا سيّد ولد آدم يوم القيامة، وأول من يُنشَقُّ عنه القبر، وأول شافع، وأوّل مشفّع»، وابن ماجه في الزهد، باب ذكر الشفاعة (٤٣٠٨) واللفظ له.

(٢) أخرجه مسلم في الفضائل، باب: في أسمائه عليه الصّلاة والسّلام (٢٣٥٤).

(٣) أخرجه مسلم في الفضائل، باب: فضل نسب النّبي (٢٢٧٦)، دون قوله: «فأنا خيار من خيار».

(٤) أخرجه الترمذي في أبواب الوتر، باب: فضل الصّلاة على النّبي (٤٨٤) عن ابن مسعود، وقال: حديث حسن.

(٥) أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٦٥) ولفظه: عن الحسن بن علي رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «حيثما كنتم فصلوا عليّ، فإنّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي».

(٦) لم أعثر عليه.

(٧) أخرجه أبو داود في كتاب سجود القرآن، باب: في الاستغفار (١٥٣١)، وتماّمه «فإنّ صَلَاتَكُمْ معروضة=

والأحاديث في فضلها جَمَّة لا تنحصر، وخصائصها لا تنضب، فمن ذلك: قضاء الحاجات، وكشف الكرب المعضلات، ونزول الرحمة في جميع الأوقات.

واتفق العلماء على أن جميع الأعمال منها مقبول ومردود إلا الصلاة عليه صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فإنها مقطوع بقبولها إكراماً له عليه الصلاة والسلام، وورد أن كل دعاء مفتتح ومختتم بها لا يرد، وناهيك بهذا شرفاً وكفى به تفضيلاً.

والصلاة من الله زيادة تشريف وإكرام، ورفع درجة وإنعام، ومن الملائكة تسبيح، ومنّا دعاء.

و«ما» من قولنا: «ما دام الحجا» مصدرية ظرفية، أي: مدة دوام الحجا يخوض لحجاً من بحر المعاني. و«اللجج» جمع لجة، وهي البركة، وفي هذا البيت تنبيه على أنه لا يحتوي على جميع المعاني إلا الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ الآية، وقال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ﴾، وقال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ وهذا البيت من تمام البراعة المذكورة في أول بيت، وبالله التوفيق.

وَاللهِ وَصَّحِبِهِ ذَوِي الْهُدَى مَنْ شَبَّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْاِهْتِدَا

ورد في الحديث أنهم قالوا: «أما السلام عليك فقد عرفناه، فكيف نصلي عليك» فقال: «قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد»^(١) فلذلك وجب علينا أن نصلي عليه وعلى آله كما أمرنا.

= عليّ فقالوا: يا رسول الله، وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت؟ قال: «إن الله عز وجل حرم على الأرض أجساد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام».

(١) الحديث جاء بروايات متعددة، ولم أقف على هذا اللفظ، وإليك لفظ البخاري الذي أخرجه في التفسير، باب: سورة الأحزاب (٤٥١٩) عن كعب بن عجرة، قيل يا رسول الله، أما السلام عليك فقد عرفناه فكيف الصلاة؟، قال: «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم إنك حميد مجيد».

واختلف في معنى الآل فقليل: هم أهل بيته وعِترته، وقيل: بنو هاشم، وقيل: بنو عبد المطلب.

واختلف في إضافته إلى الضمير، فمنعها الكسائي^(١) والنحاس^(٢)، وأجازها الجمهور، وزعم الزبيدي أن إضافته إلى الضمير من لحن العامة، وقال المرادي: والصحيح أنها من كلام العرب.

واختلف في الصلاة على غيره عليه الصلاة والسلام على أقوال، ثالثها: الأصح تجوز بالتبعية^(٣).

وأما صحبه فهم: كُلُّ من اجتمع معه مؤمناً به. وعبرة «من اجتمع» أولى من عبارة «من رأى» ليدخل مثل ابن أم مكتوم. ولفظ «الصَّحْب» اسم جمع لصاحب^(٤).

وقولنا: «من شَبَّهوا بأنجم في الاهتدا» إشارة إلى قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»^(٥).

وفي البيت العطف على ضمير الخفض من غير إعادة حرف الجرّ، وهو ممنوع عند

(١) علي بن حمزة الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءات. من تصانيفه «معاني القرآن». توفي سنة «١٨٩» هـ.

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس، مفسر وأديب، من نظراء ابن الأنباري، توفي سنة «٣٣٨» هـ له تفسير القرآن.

(٣) الظاهر أن القول الأوّل هو الجواز مطلقاً، والثاني: المنع مطلقاً، والثالث: ما ذكره من جواز الصلاة على غير الأنبياء تبعاً.

(٤) اسم الجمع: هو ما تضمن معنى الجمع، ولا واحد له من لفظه، وإنما واحده من معناه، نحو «شعب» واحده: رجل، أو امرأة.

(٥) قال في التلخيص الحبير، باب أدب القضاء: أخرجه عبد بن حميد في مسنده من طريق حمزة النصيبي، وحمزة ضعيف جداً. ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق جميل بن زيد، وجميل لا يعرف، ولا أصل له في حديث مالك ولا من فوقه. وذكره البزار من رواية عبد الرحيم بن زيد العمي، وعبد الرحيم كذاب. وذكره من حديث أنس أيضاً وإسناد واه. ورواه القضاعي في مسند الشهاب له من حديث الأعمش، وفي إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، وهو كذاب. ورواه أبو ذر الهروي في كتاب السنة من حديث مندل منقطعاً وهو في غاية الضعف. وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب موضوع باطل. اهـ بتصرف واختصار.

جمهور البصريين، وأجازه الكوفيون والشلوبيين^(١) والأخفش^(٢) وهو الصحيح عند المحققين كابن مالك. أمّا دليله عندهم نثراً فقراءة حمزة ﴿قَسَاءُ لُونٍ بِهِ وَأَلَزَحَامٌ﴾ بخفض «الأرحام»، وقولهم: «ما فيها غيره وفسره» بخفض «فسره»، وأمّا نظماً فما أنشده سيبويه^(٣):

فاليوم قد صرت تهجونا وتشتُمنا فاذهب فما بك والأيام من عَجَبِ

وبعد: فالمنطقُ للجنانِ نسبته كالنحوِ للسانِ

فيعصم الأفكار عن غي الخطأ وعن دقّيق الفهم يكشفُ الغطاء

في هذين البيتين إشارة إلى تعريف المنطق وثمرته وفيه خلاف.

- فمن قال: إنه آلة عرّفه بأن قال: «المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر». فقولهم: «مراعاتها» تنبيه على أن المنطق نفسه لا يعصم الفكر، بل بقيد المراعاة، إذ قد يخطئ المنطقي لذهوله عن المراعاة، كما أن النحوي قد يلحن لذهوله أيضاً.

- ومن قال: إنه علم قال: «المنطق علم يُعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن لأُمور مُستحصلة فيه». وهذا الخلاف حكاها في المطالب^(٤)، وهو لفظي، وبالله سبحانه وتعالى التوفيق:

فهاك من أصوله قواعداً تجمع من فنونه فوائداً

سميته بالسلم المنورق يرقى به سماء علم المنطق

(١) عمر بن محمد بن عمر أبو علي الشلوبي، من كبار العلماء بالنحو واللغة، توفي سنة «٦٤٥» هـ.
(٢) يطلق لقب الأخفش على ثلاثة من علماء النحو، وهم: عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب، ت «١٧٧» هـ وهو الملقب بالأخفش الكبير. والأخفش الأوسط وهو سعيد بن سعدة أبو الحسن، ت «٢١٥» هـ وهو المراد عند الإطلاق، والأخفش الصغير وهو علي بن سلمان أبو المحاسن، ت «٣١٥» هـ.

(٣) عمر بن عثمان أبو البشر، الملقب بسيبويه، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، لزم الخليل بن أحمد فقاؤه. ت «١٨٠» هـ.

(٤) المطالب العالية في العلوم الإلهية، كتاب في علم الكلام، تأليف الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي ت (٦٠٦).

«هاك» بمعنى خُذ. و«القاعدة» ما يُبنى عليه الشَّيْء. و«الفنون» الفروع. والضَّمير في «سَمِيَّتُهُ» عائد على التَّأليف المفهوم من السَّيَاق. و«السُّلَم» المعراج:

- وهو في الحِسِّ ماله أدراج ليتوصَّل به إلى سطح وشبهه، قال تعالى: ﴿أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ﴾.

- وهو في المعاني: كلُّ ما يتوصَّل به من قريب إلى بعيد. وهو المراد هنا، على أنَّه حقيقة في الحِسِّ مجاز في المعاني.

ووجهُ العلاقة هنا أنَّ هذا التَّأليف لِصِغَرِ جرمه وقُرْبِهِ وسهولة فهمه، بالنَّسبة إلى غيره من مصنَّفات المنطق الصَّعبة المَطْوَلَة، بمثابة السُّلَم الذي يُرقى به من أرض إلى سماء؛ لِأَنَّهُ يُعين على فهمها والدُّخول في علمها.

فإن قلت: هذا التَّأليف من المنطق، فكيف جعلته سُلَمًا للمنطق؛ لأنَّ جزء الشَّيْء لا يكون سُلَمًا له؟

قلت: المراد أنَّ هذا الكتاب سُلَمٌ لغيره من كتب المنطق كما مرَّ، وأيضاً فإنَّ المنطق منه سهلٌ ومنه صعبٌ، فالمعاني السَّهلة سُلَمٌ للصَّعبة، فلا اعتراض.

و«المُنَوَّرَق» المُزَيَّن قال الشاعر:

فهذا عليه رَوْنَقُ الخَطِّ وحده وهذا عليه رَوْنَقُ الخَطِّ والملك

وَاللَّهِ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصًا
وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِي بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

اسمُ الجلالة منصوب على التَّعْظِيم بـ«أرجو». و«القالص» الناقص.

ولمَّا كان هذا الكتاب سبيلاً إلى المَطْوَلَات، وسُلَمًا يُرقى به من هذا الفنِّ درجات، وباباً يدخل به من هذا الفن على المخدَّرات، قلتُ في آخر البيت الثاني: «به إلى المَطْوَلَات يهتدي» ولا شكَّ أنَّ من حَفِظَه وفَهَمَه يكون له سبباً في الدُّخول في هذا الفنِّ، ويضمن له جُلَّ مهمَّاته، ويُعينه على فهم مَطْوَلَاتِهِ، وبالله التَّوفيق.

فصل في جواز الاشتغال به

والْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْإِشْتَغَالِ	بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ
فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِيُّ حَرَمَا	وَقَالَ قَسُومٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا
وَالْقَوْلَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةُ	جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ
مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ	لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

هذا الفصل موضوعٌ لذكر الخلاف المذكور في جواز الاشتغال بعلم المنطق، ليكون المبتدي على بصيرة من مقصوده، وقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال كما ذكر، فَمَنَعَهُ النَّوَوِيُّ وابنُ الصَّلَاحِ، واستحسنه الغزاليُّ ومن تبعه قائلًا: «مَنْ لَا يَعْرِفُهُ لَا يُوثَقُ بعلمه»^(١). والمختارُ والصَّحِيحُ جَوَازُهُ لذكِيَّ القَرِيحَةِ، صَحِيحِ الذَّهْنِ، سَلِيمِ الطَّبَعِ، مُمَارِسِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لئَلَّا يُؤُولَ بِهِ إِلَى اتِّبَاعِ بَعْضِ الطُّرُقِ الْوَهْمِيَّةِ، فَتَفْسُدَ الْمَقَدِّمَاتُ وَالْأَقْيِسَةُ النَّظَرِيَّةُ، فَتَزُلَّ قَدَمُهُ فِي بَعْضِ الدَّرَكَاتِ السُّفْلِيَّةِ، وَمِنْهُ ضَلَّتْ الْمُعْتَزَلَةُ وَالْقَدْرِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الطَّوَائِفِ الْبِدْعِيَّةِ، فَخَاضُوا فِي ذَلِكَ حَتَّى بَدَّلُوا وَغَيَّرُوا فِي السُّنَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْمِلَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، فَبَاءُوا بِضَلَالَةٍ جَلِيَّةٍ وَجَهَالَةٍ غَبِيَّةٍ.

اللَّهُمَّ وَفَّقْنَا لِاتِّبَاعِ الْيَقِينِ، وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ لَا مُبَدِّلِينَ وَلَا مُغَيِّرِينَ، يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ،
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

TAALIB.RU

(١) كلام الغزالي رحمه الله محمول على أنَّ المراد أنَّه لا يوثق بعلمه الوثوق التَّام. ومحمول أيضاً على من لم يستغن عنه بجودة الذَّهْنِ وَصَحَّةِ الطَّبَعِ. اهـ حـا الصبان بتصنيف

أنواع العلم بالحادث

إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عِلْمٌ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصَدِيقٍ وَسِمٌ
وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

وَصَفَ الْعِلْمَ بِالْحَادِثِ إِخْرَاجاً لِلْعِلْمِ الْقَدِيمِ، إِذْ لَا يُوصَفُ بِضُرُورَةٍ وَلَا نَظَرٍ^(١).

وَالْإِدْرَاكُ: وَصُولُ النَّفْسِ لِلْمَعْنَى بِتَمَامِهِ مِنْ نِسْبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا. وَهُوَ قِسْمَانِ: إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ، وَإِدْرَاكُ نِسْبَةٍ.

- فَالْأَوَّلُ: يُسَمَّى تَصَوُّراً، وَهُوَ: حُصُولُ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي الذَّهْنِ، كإِدْرَاكِنا مَعْنَى الْعَالَمِ أَوْ الْحَدُوثِ.

- وَالثَّانِي: يُسَمَّى تَصَدِيقاً، وَفِيهِ خِلَافٌ، فَمَذْهَبُ الْإِمَامِ^(٢): أَنَّ التَّصَدِيقَ إِدْرَاكُ الْمَاهِيَةِ مَعَ الْحُكْمِ عَلَيْهَا بِالنَّفْيِ أَوْ الْإِثْبَاتِ. وَمَذْهَبُ الْحُكَمَاءِ: أَنَّهُ مُجَرَّدُ إِدْرَاكِ النِّسْبَةِ خَاصَّةً، وَالتَّصَوُّرَاتِ الثَّلَاثَةَ عِنْدَهُمْ شُرُوطٌ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «التَّصَدِيقُ بَسِيطٌ عَلَى مَذْهَبِ الْحُكَمَاءِ، وَمُرَكَّبٌ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ».

فَمَذْهَبُ الْحُكَمَاءِ أَنَّ التَّصَدِيقَ مِنْ قَوْلِكَ: «الْعَالَمُ حَادِثٌ» مُجَرَّدُ إِدْرَاكِ نِسْبَةِ الْحَدُوثِ إِلَى الْعَالَمِ. وَمَذْهَبُ الْإِمَامِ أَنَّهُ الْمَجْمُوعُ مِنْ إِدْرَاكِ وَقُوعِ النِّسْبَةِ وَتَصَوُّرِ الْعَالَمِ وَالْحَدُوثِ وَالنِّسْبَةِ.

ثُمَّ التَّصَدِيقُ جَازِمٌ وَغَيْرُ جَازِمٍ:

- فَالْأَوَّلُ: إِنْ لَمْ يَقْبَلِ التَّغْيِيرُ فَعِلْمٌ، كَالْحُكْمِ بِأَنَّ «الْجَبَلَ حَجَرٌ»، وَالْإِنْسَانَ مُتَحَرِّكٌ، وَإِنْ

(١) وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ - وَهُوَ مَا لَمْ يَحْصُلْ عَنْ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ - صَحِيحاً فِي حَقِّهِ تَعَالَى، لَكِنْ إِطْلَاقُهُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ إِيهَامٌ مُقَارَنْتُهُ لِلضَّرُورَةِ؛ لِإِطْلَاقِ الضَّرُورِيِّ عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ الضَّرُورَةُ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى. وَأَنَّ النَظَرَ: هُوَ تَرْتِيبُ أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ يَقْتَضِي سَبْقَ الْجَهْلِ.

(٢) انْظُرْتُ (٥) ص (٢٦).

قَبْلَ فاعْتِقَادًا، إِمَّا صَحِيحٌ إِنْ طَابَقَ كِتْوَحِيدُ الْمُقَلِّدِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِمَّا فَاسِدٌ إِنْ لَمْ يُطَابَقِ، كَاعْتِقَادِ الْمُعْتَزِلَةِ مَنَعَ الرُّؤْيِيَّةِ، وَالْفَلَّاسِفَةِ قِدَمَ الْعَالَمِ.

- وَغَيْرُ الْجَازِمِ مَا قَارَنَهُ احْتِمَالٌ، إِمَّا ظَنٌّ إِنْ تَرَجَّحَ عَلَى مُقَابِلِهِ، أَوْ وَهْمٌ وَهُوَ مُقَابِلُهُ، أَوْ شَكٌّ إِنْ تَسَاوَيَا.

تنبیه:

قال إمام الحرمين^(١): لَا يُعَرَّفُ الْعِلْمُ بِالْحَقِيقَةِ لِتَعَدُّرِهِ، بَلِ الْقِسْمَةُ وَالْمِثَالُ. وَقَالَ الرَّازِيُّ: هُوَ ضَرْبٌ يُسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ كَاشِفًا لَهُ. وَاخْتِيرَ أَنَّهُ «مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ» فَيَشْمَلُ الْمَوْجُودَ وَالْمَعْدُومَ، قِيلَ: وَلَا يَضُرُّ الْاِشْتِقَاقُ هُنَا حَتَّى يَلْزِمَ الدَّورُ^(٢) أَنْتَهَى.

قوله: «وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ» الْبَيْتُ، هَذَا مِنَ التَّرْتِيبِ الْعَقْلِيِّ، يَعْنِي: أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ التَّصَوُّرِ عَلَى التَّصْدِيقِ وَضَعًا^(٣)، كَمَا أَنَّهُ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ طَبْعًا؛ لِأَنَّ كُلَّ تَصْدِيقٍ لَا يَدَّ مَعَهُ مِنْ تَصَوُّرٍ، إِذَ الْحَكْمُ عَلَى الشَّيْءِ فَرَعٌ عَنْ تَصَوُّرِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ مَنَعَ تَقْدِيمِ التَّصْدِيقِ عَلَى التَّصَوُّرِ، قَدْ فَعَلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي تَأْلِيفِهِ الْفَرَعِيِّ، وَالشَّيْخُ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ^(٤) وَغَيْرُهُمَا.

قُلْتَ: أَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا: أَنَّ الْمَطْلُوبَ إِنَّمَا هُوَ مَطْلَقُ الشُّعُورِ، لَا تَحْصِيلُ كُلِّ الْمَاهِيَّةِ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالْحَكْمِ. وَمِنْهَا: أَنَّ الْمَطْلُوبَ التَّصَوُّرُ الذَّهْنِيُّ، وَقَدْ حَصَلَ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) أَبُو الْمَعَالِي رَكْنُ الدِّينِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ الْجَوِينِي، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمِينَ، أَعْلَمُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، تُوُفِيَ سَنَةَ (٤٧٨هـ)، مِنْ تَصَانِيفِهِ «الْإِرْشَادُ» فِي أَصُولِ الدِّينِ. اهـ
الْأَعْلَامُ (١٦٠/٤).

(٢) ذَلِكَ لِأَنَّ الْعِلْمَ مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ، فَالْمَعْلُومُ مُسْتَقٌّ مِنَ الْعِلْمِ، فَذَلِكَ دَوْرٌ وَهُوَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ تَصَدَّرَ، وَتَعَلُّقَ الْمَعْلُومِ بِالْعِلْمِ اِشْتَقَّاقٌ، فَاخْتَلَفَتِ الْجِهَةُ فَجَازَهُ، وَحَتَّى يَكُونَ الدَّورُ مُسْتَحِيلًا يَلْزِمُ تَوْفُرُ شَرْطَيْنِ، هُمَا: اتِّحَادُ الْجِهَةِ وَاخْتِلَافُ الزَّمَانِ، أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَتِ الْجِهَةُ وَاتَّحَدَ الزَّمَانُ، أَوْ اتَّحَدَتِ الْجِهَةُ وَالزَّمَانُ، جَازَ الدَّورُ.

(٣) أَي: فِي الْكِتَابَةِ، أَوْ فِي التَّعْلِيمِ، أَوْ فِي التَّعَلُّمِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

(٤) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ الْمَرَاكِشِيُّ الضَّرِيرُ، أَدِيبٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْمُفْتِينَ الْعَارِفِينَ بِالْحَدِيثِ، تُوُفِيَ سَنَةَ (٨٠٧هـ)، مِنْ تَصَانِيفِهِ «أَرْجُوزَةُ فِي الْمَنْطِقِ». الْأَعْلَامُ (١٩٣/٦).

وَالنَّظَرِيُّ مَا اخْتَجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِيُّ

أعني: أَنَّ العلمَ الحادِثَ قسَمَان: ضروريٌّ ونظريٌّ:

- فالضروريُّ: ما يدرك بديهَةً بلا تأمُّلٍ، كالعلمُ بأنَّ الواحدَ نصفُ الاثنين، والنَّارُ محرقةٌ.

- والنظريُّ: ما يحصل بالنظر والاستدلال، كالعلمُ بأنَّ الواحدَ عَشْرُ عَشْرِ المائة، وبأنَّ العالمَ حادث.

تنبيه:

في العلوم مذاهب: ثالثها أَنَّ بعضها ضروريٌّ، وبعضها كسبيٌّ^(١). وفصلٌ في المطالع بين التَّصَوُّر فجعله ضروريًّا، وبين التَّصَدِيق فجوز فيه الأمرين.

والنظر: ترتيبُ أمورٍ معلومةٍ على وجهٍ يؤدِّي إلى استعمال ما ليس بمعلوم.

والياء في قوله: «والنظري» للنسبة، وسكنت للضرورة. وبالله تعالى التوفيق.

وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَوَصْلٍ يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهْلُ
وَمَا لِتَصَدِّيقٍ بِهِ تَوْصُّلاً بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلَا

اعلم رحمك الله أَنَّ المُوَصِّلَ إِلَى التَّصَوُّراتِ يُدْعَى بالقول الشَّارِحِ، كالحَدِّ والرَّسْمِ والمِثَالِ، وسيأتي بيانه في فصل المعرِّفات إن شاء الله تعالى. والموصل إلى التَّصَدِيقَاتِ يُسَمَّى حُجَّةً، كالقياس والاستقراء والتَّمثِيلِ، وسيأتي أيضاً في محله إن شاء الله تعالى.

و«ما» في البيتين موصولة عائدها الضَّميرُ المجرورُ بالباء. و«به» في البيت الأوَّل يتعلَّق بـ«وَصْلٍ»، وفي الثاني: بـ«تَوْصُّلاً»، وهو بضمِّ التَّاء والواو وكسر الصَّاد، مبنيٌّ للمفعول وبالله التوفيق.

(١) والمذهب الأوَّل أَنَّها كُلُّها ضروريَّة. والثاني أَنَّها كُلُّها كسبيَّة.

أنواع الدلالة الوضعية

دِلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهُ يَدْعُونَهَا دِلَالَةً الْمُطَابَقَةُ
وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا، وَمَا لَزِمَ فَهُوَ التَّزَامُّ إِنَّ بِعَقْلِ التَّزَامِ

هذا الفصل موضوعٌ لذكر أنواع الدلالة الوضعية، وهي التي يكون للوضع فيها مدخل، وهي ثلاثة أنواع، لأنَّ اللفظ إمَّا أن يدلَّ:

- على جميع المعنى الموضوع له، فدلالة المطابقة؛ لمطابقة الدالِّ المدلول.
- أو على جزء معناه، فدلالة التَّضَمُّن، سُمِّيَتْ بذلك لِتَضَمُّنِ المعنى لجزء المدلول.
- أو على لازم معناه الذَّهْنِيَّ، لزم مع ذلك في الخارج، أم لا، فدلالة الالتزام؛ لاستلزام المعنى للمدلول.

فالأوَّل: كدلالة «الإنسان» على «الحيوان الناطق» إذ هو موضوع لذلك المعنى.

والثَّاني: كدلالة «الإنسان» على «الحيوان».

والثَّالث: كدلالة «الإنسان» على «قابل للعلم» وهذا لازم ذهناً وخارجاً، ولا يُشترط فيه اللزوم الخارجي لحصول الفهم بدونه، كدلالة «العمى» على «البصر» وهذا لازم له في الذَّهن، أي: مهما ذكر معه^(١)، فهو مُنافٍ له في الخارج.

ودلالة المطابقة نقليةٌ اتِّفَاقاً، وفي الأخيرتين أقوال، ثالثها^(٢) الالتزامية عقليةٌ، والتَّضَمُّنِيَّةُ نقليةٌ. والتَّضَمُّنُ والالتزام يستلزمان المطابقة دون العكس، خلافاً للإمام.

وقولنا: «دلالة اللفظ» البيت، أي: دلالة اللفظ على المعنى الذي وافقه، لكونه موضوعاً له، تُدعى دلالة المطابقة في اصطلاحهم.

وقولنا: «وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا» مجرور معطوف على «ما وافقه»، أي: دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له تسمى تَضَمُّنًا.

(١) أي: مهما ذكر العمى ذكر معه البصر.

(٢) الأوَّل: الالتزامية والتَّضَمُّنِيَّةُ عقليةٌ. الثَّاني: الالتزامية والتَّضَمُّنِيَّةُ نقليةٌ. الثَّالث: المذكور.

وقولنا: «وما لزم» معطوف أيضاً، أي: ودلالة اللفظ على ما لزم معناه تسمى التزاماً.

وقولنا: «إن بعقل التزم» أي: يُشترط في الدلالة الالتزامية أن يكون اللزوم ذهنياً، سواء لزم مع ذلك في الخارج، كالأربعة للزوجية، أو عقلياً خاصة، كما في الصّدين، أمّا إذا كان اللزوم خارجياً فقط، كالسّواد للغراب، فليس بدلالة الالتزام.

وترتيب هذه الدلالات في القوّة بحسب ترتيبها في البداءة، فالأولى أقواها وهلمّ جرّاً.

فصل

في مباحث الألفاظ

مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ	إِمَّا مُرَكَّبٌ، وَإِمَّا مُفْرَدٌ
فَأَوَّلُ: مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى	جُزْءٍ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا
وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ، أَغْنِي: الْمَفْرَدَا	كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وَجَدَا
فَمَفْهُمُ اشْتِرَاكِ الْكُلِّيِّ	كَأَسَدٍ، وَعَكْسُهُ الْجُزْئِيُّ
وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجَ	فَانْسَبَهُ، أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجَ

هذا الفصل في مباحث الألفاظ.

اعلم أن اللفظ قسمان: مُهْمَل كَأَسْمَاءِ حُرُوفِ الْهَجَاءِ، وَمُسْتَعْمَلٌ وَهُوَ قِسْمَانِ:

- مُرَكَّب: وهو ما دلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ. وهو تقييديٌّ في نحو «الحيوان الناطق» وهو المقيّد في اكتساب التّصوُّر، فهو في قوّة المفرد، وخبريٌّ في نحو «زيد قائم».

- ومفرد: وهو عكس المركّب، أي: ما لا يدلُّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ «كزيد، وقام، وهل»، وهي أقسام المفرد الثلاثة؛ لأنّه: إمّا أن لا يَسْتَقِلَّ بالمفهوميّة فالحرف والأداة، وإلّا فإن دَلَّ عَلَى زَمَانٍ مَعِيْنٍ فالفعل، وإلّا فالاسم.

ثمّ المفرد إمّا كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ.

- فالكُلِّيُّ: هو الذي لا يمنع نفسُ تصوُّر معناه من وقوع الشّرْكة فيه، سواء استحال

وجوده في الخارج، كاجتماع الضدين، أو أمكن ولم يوجد كـ«بحر من زئبق، وجبل من ياقوت»، أو وجد منه واحد مع إمكان غيره كـ«الشمس»، أو استحالت كـ«الإله»، أو كان كثيراً متناهيًا كـ«الإنسان»، أو غير متناه كـ«العدد».

- والجزئي ما يمنع نفس تصوّر معناه من وقوع الشّركة فيه، ويسمّى الحقيقيّ، كـ«زيد» فإنّ ذاته يستحيل جعلها لغيره.

ثمّ الكلّي:

- إن كان مندرجاً في حقيقة جزئياته سمّي ذاتياً، كالحيوان بالنسبة لـ«زيد وعمرو» إذ هو جزء حقيقتهما.

- وإن لم يندرج، بل كان خارجاً عن الحقيقة سمّي عرضياً، كـ«الكاتب» مثلاً، فإنّه ليس داخلاً في حقيقة «زيد وعمرو».

وأما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمّى ذاتياً ولا عرضياً، بل واسطةً ونوعاً، كـ«الإنسان» فإنّه عبارة عن مجموع الحقيقة، من جنس وفصل، وهي الحيوانيّة والناطيّة.

وقولنا: «مستعمل الألفاظ» البيت، احترازٌ من المهمل. و«أول» في البيت الثاني مبتدأ، وسوّغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل.

وقولنا: «جزء معناه» هو بضمّ الزّاي لغة في الجزء، وبها قرئ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُمْ جُزْءًا﴾ وهي سبعة.

وقولنا: «بعكس ما تلا» عائد «ما» محذوف لأنّه متّصل منصوب بفعل، و«تلا» أي: تبع، و«جزئي» في البيت الثالث محذوف التّووين للضرورة.

وقولنا في البيت الرابع: «فمفهم اشتراك» خبرٌ مقدّم على الكلّي.

وقولنا: «وعكسه الجزئي» كذلك، ويحتمل العكس. و«الأشد» مثال للكثير المتناهي.

وقولنا: «أولاً للذات» البيت، «أولاً» منصوب على الاشتغال، وهو الأرجح لكونه قبل فعلٍ ذي طلب، والمعنى: أنسب الأوّل، وهو الكلّي للذات إن اندرج فيها، أو للعرض إن لم يندرج فيها بل خرج، وبالله التوفيق.

فصل

في بياض الكليات الخمس

والكلياتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاضٍ جِنْسٌ وَفَصْلٌ وَعَرَضٌ وَنَوْعٌ وَخَاصٌّ
وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ بِلاَ شَطَطٍ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطٌ

أعني أن الكلي على خمسة أقسام: جنس وفصل وعرض ونوع وخاصة؛ لأنه إما أن يكون تمام ما تحته من الجزئيات، أو مندرجاً فيها، أو خارجاً عنها.

فالأول: النوع، وهو المَقُولُ على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب «ما هو».

والثاني: الجنس، إن كان مَقُولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب «ما هو» في حال الشَّرْكَة، والفصل إن كان مَقُولاً على كثيرين متَّفِقين بالحقيقة.

والثالث: إن كان مَقُولاً على كثيرين متَّفِقين بالحقيقة في جواب «أي شيء هو في ذاته» فالخاصة، وإن كان مَقُولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة فالعرض العام.

فمثال الجنس «الحيوان» للإنسان، والفصل كـ«الناطق»، والنوع كـ«الإنسان» بالنسبة إلى الحيوان، والخاصة كـ«الضاحك»، والعرض العام كـ«المتحرك» وهو ثلاثة أقسام:

- لازم كالنفس والتحرك للإنسان.

- وسريع الزوال كحُمرة الخجل وصُفرة الوجَل.

- وبطيء كالشَّيب والشَّباب.

ثم الجنس على ثلاثة أقسام:

- بعيد لا جنس فوقه، كالجوهر، ويسمى الجنس العالي وجنس الأجناس.

- وقريب لا جنس تحته، وهو الأسفل والآخر، كـ«الحيوان» للإنسان.

- ومتوسط وهو ما بينهما كالجسم.

وقولنا: «والكَلِّيَّات» البيت، أي: والكَلِّيَّات خمسٌ بلا نقص ولا زيادة، بدليل الحصر المتقدم.

و«جنس» وما بعده خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أي: وهو جنسٌ إلى آخره. وحذف لفظ العام الذي هو نعتٌ لعرضٍ للعلم به، وحذف تاء الخاصَّة للترخيم، وإن لم يكن منادى إلا أنَّها تصلح للنِّداء فَرُخِّمَتْ للضرورة، كقول امرئ القيس:

لِنِعْمِ الْفَتَى تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بَنٍ مَالِ لَيْلَةِ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ

و«أول» في البيت الثاني مبتدأٌ نكرة، والمسوِّغُ التَّفْصِيلُ. و«لا» في قوله: «بلا شطط» زُحِلَتْ عَنْ مَحَلِّهَا، و«الشَّطَط» الزِّيَادَةُ، كما في حديث «لها مهرٌ مثلها لا وكس ولا شطط» أي: لا نقص ولا زيادة، و«أو» للتَّقْسِيمِ. وبالله التوفيق.

فصل

في بيان نسبة الألفاظ للمعاني

وَنِسْبَةُ الْأَلْفَافِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانٍ
تَوَاطَوْ تَشَاكُكٌ تَخَالَفٌ وَالِاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

اعلم أنَّ نسبة الكلِّيِّ إلى معناه خمسة أقسام، وهي: التَّوَاطُؤُ، والتَّشَاكُكُ، والتَّخَالَفُ، والِاشْتِرَاكُ، والتَّرَادُفُ؛ لأنَّه:

- إمَّا أن تستوي أفرادُه فيه، كـ«الإنسان» بالنسبة إلى أفرادِه، فمتواطئٌ لِتَوَافُقِ أَفْرَادِ معناه فيه.

- وإمَّا أن يكون بعضُ معانيه أولى من البعض، كالبياض، فإنَّ معناه في الثلج أولى منه في العاج.

- وإمَّا أن يكون بعضُ معانيه أقدم من البعض، كالوجود، فإنَّ معناه في الواجب قبله في الممكن، فمشككٌ لتشكيكه النَّاطِرُ في أنَّه متواطئٌ نظرًا إلى جهة اشتراكِ الأفراد في أصل المعنى، أو غير متواطئٍ نظرًا إلى جهة الاختلاف.

- وإِذَا أَن يَتَعَدَّدَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى، كَالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ، فَمُتَبَايِنٌ، أَي: أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ مُبَايِنٌ
لِلْآخَرِ لِمُتَبَايِنِ مَعْنَاهُمَا.

- وَإِذَا أَن يَتَّحِدَ الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، كَالْإِنْسَانِ وَالْبَشَرِ، فَمُتَرَادِفٌ لِمُتَرَادِفِهِمَا، أَي:
لِتَوَالِيهِمَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ.

- وَإِذَا أَن يَتَّحِدَ اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى. كَالْعَيْنِ، فَمُشْتَرِكٌ لِاشْتِرَاكِ الْمَعْنَى فِيهِ.

وَاللَّفْظُ إِذَا طَلِبَ أَوْ خَبِرَ وَأَوَّلُ ثَلَاثَةِ سِتُّ ذَكَرُ
أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَاءٍ، وَعَكْسُهُ دُعَا وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسُ وَقَعَا

أعني: أَنَّ اللَّفْظَ الْمُرَكَّبَ قِسْمَانِ، طَلِبٌ وَخَبَرٌ.

- وَالطَّلِبُ إِنْ كَانَ فِعْلًا مَعَ الْاسْتِعْلَاءِ أَمْرٌ، أَوْ مَعَ الْخُضُوعِ دُعَاءٌ، وَمَعَ التَّسَاوِي
الْتِمَاسٌ، وَإِلَّا فَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا كَانَ تَنْبِيهًا، وَكُلُّ ذَلِكَ إِنْشَاءٌ، وَلَا كَلَامٌ لِلْمَنَاطِقَةِ
فِي الْإِنْشَاءِ؛ لِأَنَّ الصَّدْقَ وَالْكَذِبَ لَا يَعْضِدَانِ لَهُ وَمَدَارُ فَهْمِهِمَا عَلَيْهِمَا.

- وَالْخَبَرُ مَا يَحْتَمِلُ الصَّدْقَ وَالْكَذِبَ لِدَاثِهِ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فصل

فِي بَيَانِ الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ

وَالْكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ كَكُلِّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وَفُوعِ
وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمًا فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عَلِمَا
وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّةُ وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةُ

قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ، وَتَتَكَلَّمُ هُنَا عَلَى اصْطِلَاحِهِمْ فِي الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ، وَالْجُزْءِ
وَالْجُزْئِيَّةِ.

فَالْكُلُّ: هُوَ الْحُكْمُ عَلَى الْمَجْمُوعِ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ بَنِي تَمِيمٍ يَحْمِلُونَ الصَّخْرَةَ»، وَكَقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾.

والكلية: هي الحكم على كل فرد، كـ «كل بني تميم يأكلون الرغيف».

والجزئية: هي الحكم على بعض الأفراد.

والجزء: ما تركب منه ومن غيره كـ.

وقولنا: «ككل ذلك ليس ذا وقوع» إشارة إلى ما تؤول به حديث ذي اليمين «أقصر الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟» قال: «كل ذلك لم يكن»^(١). أي: مجموعة، وإلا فبعضه وقع. ويروى أن الراوي قال: «بل بعضه وقع».

واللام في قولنا: «لكل فرد» بمعنى «على» أي: وحيث حكمنا على كل فرد فذلك الكلية. واللام في «للبعض» كذلك أيضاً.

وفي البيت الأول نقل الحديث بالمعنى، والجمهور على جوازه للعارف، وقال الماوردي^(٢): إن نسي اللفظ جاز وإلا فلا. وقيل: يجوز بلفظ مرادف، وقيل: يجوز إن كان موجه علماء، وقيل: بالمنع مطلقاً، والله الهادي للصواب.

فصل

في بيان المعرفات

لما فرغ من الكلام على مبادئ التصورات وما يتعلق بها، شرع الآن يتكلم على مقاصد التصورات. ولما كان التصديق مسبوقاً بالتصور طبعاً، بدأ بمبادئ التصورات ومقاصدها وضعاً، وسيأتي الكلام على التصديقات إن شاء الله تعالى.

واعلم أن مدار هذا الفن على العلم، إذ العلم تصور، أو تصديق معه تصور، ولا يتوصل إلى التصور إلا بالقول الشارح، وهو الحدود، كما أنه لا يتوصل إلى التصديق إلا بالحجة وهي البراهين.

ثم تلك الحدود والبراهين لها صورة ومادة وغاية:

(١) أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود (٥٧٣).

(٢) علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي، أقضى قضاة عصره، من العلماء الباحثين، وكان يميل إلى الاعتزال، من كتبه «أدب الدنيا والدين»، توفي (٤٥٠هـ).

فمادّتها معرفة الكلّيات الخمس وما يتعلّق بها، وتقدّم الكلام عليها.

وغايتها معرفة المحدود، وها نحن نتكلّم على صورته وكيفية تركيبه في هذا الفصل.

وذكر الغزالي في المستصفى^(١) قولين، هل الحدّ عينُ المحدود أو خلافه؟ وجعله القرافي^(٢) لفظياً قائلاً: هو غيره إن أريد به اللفظ، وعينه إن أريد به المعنى، والمعرّف للشيء هو الذي يلزم من تصوّره تصوّره أو امتيازُه عن غيره، وقال: ولا يجوز أن يكون نفس الماهية؛ لأنّ المعرّف موجود قبل المعرّف، والشيء لا يُعلم قبل نفسه، ولا أعمّ؛ لقصوره عن إفادة التعريف، ولا أخصّ؛ لكونه أخفى، فهو مساويه في العموم والخصوص. انتهى كلام القرافي رحمه الله.

مُعَرَّفٌ إِلَى ثَلَاثَةِ قِسْمٍ	حَدٌّ وَرَسْمٌ وَلَفْظِيٌّ عُلِمَ
فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَضْلٌ وَقَعَا	وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَةٌ مَعَا
وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَضْلٍ، أَوْ مَعَا	جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا
وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَطْ	أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدَ قَدْ ارْتَبَطَ
وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهرَا	تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهرَا

اعلم أنّ المعرّف على ثلاثة أقسام: حقيقيّ، ورسميّ، ولفظيّ.

أ - فالحقيقيّ قسمان: تامّ وناقص.

فالتامّ: ذكر الجنس القريب والفصل، كالحيوان الناطق للإنسان.

والناقص: ذكر الفصل فقط، أو مع جنس بعيد.

وسمّي هذا النوع حقيقياً؛ لأنّه مشتمل على الأوصاف الذاتيّة التي تركّبت منها الحقيقة، فنُسب للحقيقة لهذا المعنى.

(١) المستصفى كتاب في أصول الفقه، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت (٥٠٥) هـ. وهو كتاب نافع مفيد.

(٢) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس، شهاب الدين القرافي، من علماء المالكية. ت (٦٨٤) هـ له مصنفات منها «أنوار البروق في أنواء الفروق». اهـ الأعلام (٩٤/١)

٢- والرَّسمُ قسمان: تامٌّ وناقصٌ.

فالتَّامُّ: ذِكْرُ الجنس القريب والخاصَّة، كالحيوان الضَّاحك للإنسان.

والناقصُ: ذِكْرُ الخاصَّة وحدها، أو مع جنس بعيد، كالضَّاحك بالقابليَّة لا بالفعل.

والخاصَّة: معنى كُلِّي يلزم الشَّيء ولا يوجد في غيره، وهي خارجيَّة^(١)، بخلاف

الفصل والجنس، فإنَّهما ذاتيان كما تقدَّم، ويُعرف ذلك بوضع اللُّغة وفرض العقل.

٣- واللفظيُّ: تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه عند السَّامع، كالقمح للبرِّ. والتَّقييدُ

بالسَّامع زاده القرافيُّ لعروض انعكاس الشُّهرة في اللُّغة.

تنبيه: الحدُّ لغة: المنع.

والرَّسم: العلامة، ومنه قولُ جميل بن معمر:

رَسْمُ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِّهِ

أي: علاماتها وآثارها من رماد ونحوه.

وسمِّي الحدُّ التَّامُّ تامًّا لكونه بالذَّاتيات، والناقصُ منه - أي: من الحدِّ - ما كان ببعض

الأجزاء، وسمِّي ناقصاً لنقص بعضها.

فالتَّامُّ هو الكاشف للحقيقة كُلِّها.

والرَّسمُ إنَّما هو باللَّوازم الخارجيّة، وسمِّي بذلك لكونه علامة على الحقيقة لا كاشفاً

لها، وفي هذا المحلُّ كلامٌ وبحثٌ يطول تتبُّعه، فليطالع في محله من المطوَّلات.

وقولنا: «معرف» في البيت الأوَّل مبتدأ، وحُذفت منه «أل» للضرورة.

وقولنا: «ناقصُ الحدِّ وناقصُ الرَّسم» دليل على أنَّ المراد في البيت الثاني الحدُّ التَّامُّ

والرَّسمُ التَّامُّ، وهذا من الحذف من الأوائل لدلالة الأواخر، وهو واقع في العربيَّة كعكسه.

(١) أي: خارجة تعرض للشَّيء.

وأزلنا تضعيف الصَّاد من «الخاصة» للضرورة، كقول ابن البناء^(١) «مهما تر في مادة الموضوع» خَفَّفَ دالَّ المادة للضرورة.

وقولنا: «جنس أبعد» صَرَفَ «أبعد» للضرورة. و«ارتبط» بمعنى اقترن.

وقولنا: «وما بلفظي» البيت، «ما» موصولة مبتدأ صلتها «شُهرًا»، وفَصَلَ بين الصِّلة والموصول بالظرف والمجرور، لأنَّ العرب توسَّعت في الظُّروف والمجرورات ما لم يُتوسَّع في غيرهما، والخبر «تبدیل... إلخ».

و«رديف» صفة لموصوف محذوف، أي: بلفظ رديف، و«أشهر» صفة لرديف، وحَذَفَ «لفظ» منه للعلم به.

وتقدير البيت: والمعرف الذي اشتهر في اصطلاحهم باللفظي، هو: تبدیل لفظ بلفظ مُرادِف له أشهر منه.

تنبيه:

ما ذكرنا من أنَّ التعريف بالفصل وحده، أو الخاصَّة وحدها، مبنيٌّ على القول بجواز التعريف بالمفرد، وقال الزُّركشي^(٢): «والأصحُّ خلافه» ولذلك عدَّوا التعريف من الأقوال المؤلَّفة.

فائدة:

قيل: أربعة لا يقام عليها برهان، ولا تُطلب بدليل، وهي: الحدود، والعوائد، والإجماع، والاعتقادات الكامنة في النَّفس. فلا يقال: ما الدَّلِيل على صحَّتها في نفس الأمر. ولا يقال: ما الدَّلِيل على صحَّة هذا الحدِّ، وإنما يُردُّ بالنَّقْض والمعارضة، والله الموفق للصَّواب.

وَشَرَطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُطَرِّدًا مَنَعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدَا

(١) أحمد بن محمد أبو العباس ابن البناء رياضي باحث، كان أبوه بناءً، من أهل مراکش مولداً ووفاته. له تصانيف كثيرة منها حاشية على الكشف توفي «٧٢١هـ».

(٢) محمد بن بهادر أبو عبد الله بدر الدِّين، عالم بالفقه الشَّافعي والأصول، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة «٧٩٤هـ». من تصانيفه «لقطة العجلان في الأصول».

ولا مُساوياً ولا تَجَوُّزاً بلا قَرِينَةٍ بها تُحَرِّزاً
ولا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا مُشْتَرِكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلا
وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ
ولا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادِرٌ مَا رَوَّوا

اعلم أنه يُشترط في كل واحد من المُعرِّفات أن يكون:

- جامعاً لأفراد المحدود، وهو معنى مطّرداً.

- ومانعاً من دخول غيره في الحدود، وهو معنى منعكساً، هذا معناه عند القرافي، وقال الغزالي وابن الحاجب: المطّرد المانع، والمنعكس الجامع، وهو الجاري على ألسنة الفقهاء.

- وأن يكون أظهر من المحدود لا أخفى منه ولا مساوياً له، فالحففي كقولنا: «ما هو البر» فتقول: «الحنطة»، والمساوي كقولنا: «المتحرّك ما ليس بساكن».

- ويُجتنَب فيها أيضاً الألفاظ الغريبة، والمُشترَكة، والمَجازيَّة، وكل ما فيه إجمال، قال الغزالي: إلا إذا كانت قرينة تدل على تفصيله فيجوز.

- ولا يجوز أيضاً بما تتوقّف معرفته على معرفة المحدود، للزوم الدّور، وقالوا: كـ«العلم»، لا يقال فيه: «معرفة المعلوم» لأن المعلوم مشتق من العلم، والمشتق لا يُعرف، إلا بعد معرفة المشتق منه، فمعرفة المعلوم إذن تتوقّف على معرفة العلم، والعلم على معرفة المعلوم، فجاء الدّور.

وقال الزركشي: لا يلزم الدّور من الاشتقاق، يعني: لاختلاف جهة التّوقّف، أو لكونه معيَّة، وذلك يخرج عن الدّور.

- ويُجنَب أيضاً في الحدود دخول الحُكم؛ لأنّ التّصديق فرعُ التّصوُّر، والتّصوُّر فرعُ الحدِّ، فيلزم الدّور.

- ولا يلزم أيضاً دخول «أو» في الحقيقي، قال الأصبهاني^(١): لئلا يلزم أن يكون للنوع الواحد فصلاً على البدل، وذلك محال، وأمّا الرّسم فجائز.

وقولنا: «وشرطُ كلِّ البيت، «شرط» مبتدأ، وتنوين «كلِّ» للعوض عن اسم، وأن وصلتْها خبر، و«مطرّدا» حال من ضمير «يُرى»، وتقديم الأبعد أولى من تقديم مساوياً؛ لأنّه إذا كان يُتحرّز فيه من التّحديد بالمساوي فلا يُتحرّز فيه من التّحديد بالأخفى أخرى.

وقولنا: «ولا تجوّزاً» أي: ولا بلفظ تجوّز، فهو على حذف مضاف، و«تُحرّزاً» على صيغة المجهول نعتٌ لقريئة، و«يُدري» أي: يُعرف.

وقولنا: «أن تدخل الأحكام في الحدود» في محل مبتدأ، و«من جملة» خبر مقدّم.

وقولنا: «وجائز في الرّسم» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذكر «أو» جائز.

وقولنا: «فادر ما رَوَوْا» أي: فاعلم ما رَووه من التّعليل والفرق بين الحقيقي والرّسمي، وهو ما تقدّم من أنّ النوع الواحد لا يكون له فصلان، ويكون له خواصّ كثيرة، فيجوز في قولنا: «الحيوان الضاحك أو الكاتب» لا في «الحيوان النّاطق» ولا يجوز أيضاً جعل جزء المحدود جنساً له، كالعشرة خمسة وخمسة، وبالله التّوفيق.

(١) محمد بن عبد الرّحمن أبو الثّناء شمس الدّين مفسّر، عالم بالعقليات، توفي بالطّاعون في القاهرة: «٧٤٩هـ» من كتبه شرح أصول النّسفي.

باب

في القضايا وأحكامها

لَمَّا فرغ من الكلام على مبادئ التَّصَوُّرات ومقاصدها، وهو الجزء الأوَّل، طفق الآن يتكلَّم على مبادئ التَّصَدِيقَات، وسيأتي الكلام على مقاصدها إن شاء الله تعالى.

واعلم أنَّه لا يُتَوَصَّل إلى التَّصَدِيق إلَّا بِالْحُجَّة كما مرَّ، ولها أيضاً مادة وصورة وغاية:

- فغايتها أنَّها تُفيد معرفة صحيح التَّصَدِيق من سقيمه، كما أنَّ القول الشَّارح يُفيد معرفة صحيح التَّصَوُّر من سقيمه، وسيأتي الكلام إن شاء الله تعالى على صور الحُجَج، ولِتتكلَّم الآن على مبادئها وبالله التَّوفيق.

مَا اخْتَمَلَ الصَّدَق لِذَاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمْ قَضِيَّةٌ وَخَبَرًا

قد تقدَّم أنَّ اللفظ المركَّب قسمان: طلبٌ وخبرٌ، وقد قدَّمنا الكلام على الطلب، وها نحن نتكلَّم على الخبر.

اعلم رحمك الله تعالى أنَّ ما يَحْتَمِل الصَّدَق والكذب لذاته يُسَمَّى في الاصطلاح قَضِيَّةً وخَبَرًا. وإنَّما قلنا: «لذاته» ليدخل نحو «السَّماء تحتنا، والأرض فوقنا» فَإِنَّ هذا بالنَّظر إلى تركيبه يَحْتَمِلُهُما، وإنَّما جزمنا بكذبه لمشاهدة نقيضه، والله تعالى الموفق للصَّواب.

ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ	شَرْطِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ وَالثَّانِي
كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ	إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلٌ
وَالسُّوَرُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى	وَأَرْبَعُ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى
إِمَّا بِكُلِّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا	شَيْءٍ وَلَيْسَ بِعُضٍّ أَوْ شِبْهِ جَلَا
وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ	فَهِيَ إِذَا إِلَى الثَّمَانِ آيَبَةٌ

يعني أنَّ القَضِيَّةَ قسمان: شَرْطِيَّةٌ وَحَمَلِيَّةٌ:

والحملية: إِمَّا شَخْصِيَّةٌ، وهي التي يكون المحكوم عليه فيها جزئياً معيناً، كـ«زيد

كاتب». وإمّا أن تتميز جزئيته بذكر السور، كـ«بعض الإنسان كاتب»، فهي المحصورة الجزئية. أو تتميز كليته بذكره كـ«كل إنسان حيوان»، فالمحصورة الكلية. وإمّا أن تكون مهملة، كـ«إنسان كاتب»، وهي في قوّة الجزئية لتحققها فيها. فتلك أربع، وكلّها إمّا موجبة، أو سالبة، فصارت ثمانية.

واعلم أن السور: هو اللفظ الدالّ على كمّيّة الأفراد، وهو أربعة أقسام:

- سورٌ إيجابٍ كليّ، كـ«كل الإنسان حيوان».
- وسورٌ إيجابٍ جزئيّ، كـ«بعض الإنسان حيوان».
- وسور سلب كليّ كـ«لا شيء من الإنسان بحجر».
- وسور سلب جزئيّ، كـ«ليس بعض الإنسان بحجر».

فهذه الأربع هي معاني السور، وغلب التعبير باللفظ المذكور، ويجوز التعبير بغيره مع حفظ معناه، وكذلك قال: «أو شبهة جلا» أي: ظهر معناه فيه.

وقوله: «ثمّ القضايا» البيت، «ثمّ» للترتيب الذكري الإخباري خاصّة، احتراز عن الترتيب الزماني و«حملية» معطوف على «شرطية»، وحذف العاطف ضرورة.

و«الثاني» أي: والقسم الثاني من قسمي القضايا، وهو الحملية قسمان أيضاً، كلية وشخصية، وحذف العاطف أيضاً للضرورة.

و«الأول» أي: والقسم الأوّل من قسمي الحملية، وهو الكلية قسمان أيضاً، إمّا مسوّرة، أي: تقدّمه سورٌ كليّ أو جزئيّ، وإما مهمل، أي: لم يسبقه سورٌ كليّ ولا جزئيّ.

وقولنا: «وأربع» حذفت التاء من «أربع»، وإن كان المعدود مذكراً، للضرورة، أي: وأقسام السور أربعة حيث وجد.

وقولنا: «وكلها» البيت، أي: وكلّ تلك القضايا الأربع، إمّا موجبة أو سالبة، صارت ثمانية، من ضرب اثنين في أربعة. و«آية» أي: راجعة.

والأوّل الموضوع في الحملية والآخر المحمول بالسوية

لَمَّا فرغ من تقسيم الحملية أخذ يتكلم عن تسمية جزأيهما، ويعني: أَنَّ المناطقة اصطلاحوا على تسمية المحكوم عليه - وهو الجزء الأول - موضوعاً، والمحكوم به - وهو الجزء الآخر - محمولاً، وهذا معنى قولنا: «والأول الموضوع» البيت، أي: والجزء الأول - وهو المحكوم عليه - يسمّى موضوعاً، والجزء الآخر - وهو المحكوم - يسمّى محمولاً.

فإن قلت: فَلِمَ سَمِّيَ هذا أول، وهذا آخر، مع أَنَّا قد نجد المحكوم به مقدّماً كـ «قام

زيد»؟

فالجواب: أَنَّهُ وإن كان متقدّماً وَضْعاً، فهو متأخّر طبعاً.

تنبيه:

الحملية: وهي التي يَنَحُلُّ طرفاها إلى مُفْرَدَيْنِ، وهي ثمانية كما تقدّم.

والشرطية: هي التي يَنَحُلُّ طرفاها إلى جملتين، وإليه أشار بقوله:

وإن على التعلّيق فيها قد حُكِمَ	فإنها شرطية وتُنْقَسِمُ
أيضاً إلى شرطية مُتَّصِلَةٌ	ومثلها شرطية مُنْفَصِلَةٌ
جزأهما مُقَدَّمٌ وَتَالِي	أما بيان ذات الاتّصالِ
ما أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الْجُزْأَيْنِ	وذا تُ الانفصالِ دُونَ مَيْنِ
ما أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا	أقسامها ثلاثة فلتُعْلَمَا
مانعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوءٍ أَوْ هُمَا	وهو الحَقِيقِيُّ الْأَخْصُ فاعْلَمَا

القضية الشرطية: هي التي يُحْكَمُ فيها على التعلّيق، أي: وجود إحدى قضيتيها معلق

على وجود الأخرى، أو على نفيها.

أقسام القضية الشرطية:

وهي قسمان: مُتَّصِلَةٌ ومنفصلة، والجزء الأول منهما يسمّى مقدّماً، والثاني تالياً.

- فالمتّصلة: هي التي يُحْكَمُ فيها بلزوم قضية لأخرى أو لا لزومها، وهي التي تُوجِبُ

التَّلَازِمَ بين جزأيهما، نحو ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ وكقولنا: «إن كانت الشمس طالعة فالنَّهَارُ موجود» فجزأها متلازمان.

- والمنفصلة: هي التي يُحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين فأكثر في الصِّدْق، وهي التي جزأها متعاندان، نحو «العالمُ إمَّا قديم أو حادث، وزيد إمَّا حيٌّ أو ميتٌ».

وهي على ثلاثة أقسام:

- مانعةُ الجمع، نحو «هذا العدد إمَّا مساوٍ لذلك العدد أو أكثر» فيمتنع اجتماعُهما؛ ويمكن الخُلُوُّ عنهما، بأن يكون أقلُّ.

- ومانعةُ الخُلُوِّ، نحو «إمَّا أن يكون زيد في البحر وإمَّا أن لا يغرق» فيمكن الجمع بينهما، بأن يكون في البحر ولا يغرق، ويمتنع خُلُوُّ عنهما، بأن لا يكون في البحر ويغرق.

- ومانعتُهما، كالعدد إمَّا زوج أو فرد، فيمتنع اجتماعُ الزوج والفرد في عددٍ واحد، ويمتنع خُلُوُّ عنهما، وهذا القسم هو الحقيقيُّ، وهو أخصُّ من قَسِيمِيهِ؛ لأنَّه مهما حكم فيه بالتَّناظر بين طرفيه وضعاً ورفعاً، فإنَّه يشاركه في مثاله مانعُ الجمع لِصِدْقِهِ عليه، ومانعُ الرِّفْع لِصِدْقِهِ عليه، ويبقى كلُّ قسمٍ منهما مختصاً بمثاله، فهما أعمُّ وهو أخصُّ منهما.

وقولنا: «وإن على التَّعليق» البيت، إن شرطيةً، و«حُكم» شرطها، والجواب «فإنَّها»، ولذلك قُرِنَ بالفاء وجوباً، لأنَّه لا يصلح لأن يكون شرطاً، و«أيضاً» منصوب على المصدرية من آض يثيض أيضاً إذا رجع.

وقولنا: «أمَّا بيان ذات الاتصال» البيت، جواب «أمَّا» «ما أوجبت تلازم»، وحذفت الفاء من جوابها، وذلك واقع نثراً ونظماً، أمَّا نثراً فكما وقع في خطبته صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أمَّا بعد ما بال الرِّجال» وأمَّا نظماً فكقول الشاعر:

فأمَّا القتالُ لا قتالٌ لديكم ولكنَّ سَيراً في عِراضِ المَوَاقِبِ

فحذفت الفاء من قوله: «لا قتال» وهو جواب «أمَّا».

وقولنا: «أو هما» أي: أو مانعتُهما، أي: مانعةُ الجمع والخلو، والله أعلم.

فصل في التناقض

تعريف التناقض:

لَمَّا فرغ من القضايا وأقسامها، طفق يتكلَّم على أحكامها، فمن ذلك التَّناقض: وهو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسَّلب، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقةً والأخرى كاذبةً، والله أعلم.

تَنَاقَضُ خُلْفُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي	كَيْفٍ وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي
فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً	فَنَقْضُهَا بِالْكَيفِ أَنْ تُبَدِّلَهُ
وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ	فَانْقُضَ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ
فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً	نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةً
وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةً	نَقِيضُهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةً

يعني: أنَّ التَّناقض عبارةٌ عن اختلاف قضيتين في الصِّدق والكيف، وهو الإيجاب والسَّلب.

فشرطه أن لا يختلفا إلَّا بالإيجاب والسَّلب، ولا بدَّ أن تكون إحدى القضيتين صادقةً والأخرى كاذبةً.

فقولنا: «تناقض» مبتدأ، وسَوَّغَه بالنَّكرة التَّفصيلُ.

وقولنا: «فإن تكن شخصية» إلخ، هذه قاعدة تعين في كيفية التَّناقض على ما اشتهر به تقريره وصُعُبُ تحصيله، وهي أنَّ القضية:

- إمَّا أن تكون عارية عن السُّور، فهذه إن كانت سالبةً كان نقيضها موجبة «كزيد قائم، ليس زيد بقائم، والإنسان حيوان، والإنسان ليس بحيوان» وهذا معنى قولنا: فنَقْضُهَا بِالْكَيفِ... البيت». أي: فإن كانت القضية شخصيةً أو مهملةً، فتناقضها بحسب الكيف - وهو الإيجاب والسَّلب - بأن تُبَدِّلَهُ، فإن كان إيجاباً فنَقْضُهَا أَنْ تَبَدِّلَهُ سَلْباً وبالعكس.

- وإما أن تكون مسورة فتناقضها بضد سورها، بأن تُعوض عن سورها سوراً يُناقضه،
وإليه الإشارة بقولنا: «وإن تكن محصورة» البيت، أي: وإن كانت القضية محصورة بأن
تقدمها سور، فتناقضها بذكر نقيضي سورها.

المسورات أربع وإليك بيانها:

وأقسام السور أربعة، كما تقدم، فالمسورات أربع:

١، ٢ - موجبة كلية «ككل إنسان حيوان» فنقيضها سالبة جزئية «كليس بعض الإنسان
بحيوان».

٣، ٤ - وسالبة كلية «كلا شيء من الإنسان بحجر» فنقيضها موجبة جزئية نحو «بعض
الإنسان حجر»:

و«إن» في البيتين شرطية، وجوابها «نقيضها»، فحذفت الفاء من جوابها للضرورة،
كقول حسان رضي الله عنه:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيان

فكان من حقه أن يقول: ف«الله»، لكن حذفت الفاء لضرورة الوزن. وورد حذفها نثراً
كما في الصحيح «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها»^(١) أي: فاستمتع.

* * *

(١) أخرجه البخاري في العلم، باب: الغضب في الموعظة (٩١) بلفظ: عن زيد بن خالد الجهني أن النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم سأل رجل عن اللقطة فقال «إعرف وكاءها، أو قال: وعاءها، وعفاصها
ثم عرفها سنة، ثم استمتع بها، فإن جاء ربها فادّها إليه».

فصل

في العكس المستوي

تعريف العكس المستوي:

تكلم في هذا الفصل على حكم من أحكام القضايا، وهو العكس المستوي، فالعكس المستوي: هو عبارة عن تحويل جزأي القضية، مع بقاء الصدق والكيف والكم، إلا الإيجاب الكلي، فيعوض عنه الإيجاب الجزئي، وإلى هذا المعنى أشرنا بقولنا:

وَالْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ	مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكِيفِيَّةِ
وَالْكَمِّ إِلَّا الْمُوجِبَ الْكُلِّيَّ	فَعَوُضُهَا الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ
وَالْعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وَجَدَ	بِهِ اجْتِمَاعُ الْخِسْتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
وَمِثْلَهَا الْمُهِمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ	لَأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ
وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبَعِ	وَلَيْسَ فِي مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ

اعلم أن المقصود من العكس ما كان لازماً من جهة الترتيب، لا ما يتفق في بعض الأمور، وإن لم يلزم في القانون الكلي.

وكل قضية يلزمها العكس فعكسها تحويل طرفيها خاصة من غير تغيير كيف ولا كم، إلا الموجبة الكلية فتعكس موجبة جزئية، لأننا لو عكسناها مثل نفسها لم تصدق.

والمقصود من هذا الفصل إنما هو ما كان لازماً على جهة الصدق، فتقول في عكس «كل إنسان حيوان»: «بعض الحيوان إنسان»، فلو عكستها مثل نفسها فقلت: «كل حيوان إنسان» لم تصدق.

ثم إن العكس لازم لكل قضية طبيعية الترتيب، إلا التي تجتمع فيها الخستان - وهما السلب والجزئية - «كليس بعض الحيوان إنساناً» فلا يصدق عكسها، وتلحق بها المهمة سالبة؛ لأنها في قوتها تحقيقاً فيها كما مضى.

والسَّالبة الكلية تنعكس صادقة مثل نفسها «كلا شيء من الإنسان بحجرٍ، ولا شيء من الحجر بإنسانٍ»، والموجبة الكلية تنعكس صادقة موجبة جزئية كما تقدّم، والموجبة الجزئية تنعكس صادقة مثل نفسها أيضاً «كبعض الحيوان إنسان، وبعض الإنسان حيوان»، والموجبة المهملة كالجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها «كالإنسان كاتب، والكاتب إنسان».

واعلم أن العكس لا يكون إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعيّ، وإليه الإشارة بقولنا: «والعكس في مرتب بالطبع» احترازاً من المنفصلات، فإن تحويل طرفيها ليس عكساً؛ لأنّ كلا من طرفيها صالح لأن يكون مقدّماً أو تالياً، فلا يتعيّن ترتيبها إلا بالوضع، بخلاف العملية والمتصلة فإنّ ترتيبها طبيعيّ، وإن انعكس طرفاها فهي مرتبة بالقوّة.

واحترز بالمستوي من عكس النقيض.

* * *

باب في القياس

لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِمَبَادِئِ التَّصْدِيقَاتِ، شَرَعَ يَتَكَلَّمُ هُنَا عَلَى مَقَاصِدِ
التَّصْدِيقَاتِ، وَهِيَ الْقِيَاسُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

تعريف القياس:

فَالْقِيَاسُ: قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضَايَا مُسْتَلْزَمٍ بِالذَّاتِ لِقَوْلٍ آخَرَ.

أقسام القياس:

وَهُوَ قِسْمَانِ:

- الأول: مَا يَشْتَمِلُ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ عَلَى نَقِيضِهَا بِالْقُوَّةِ، وَيُسَمَّى اقْتِرَانِيًّا وَحَمَلِيًّا.

- والثاني: مَا يَشْتَمِلُ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ نَقِيضِهَا بِالْفِعْلِ، وَيُسَمَّى اسْتِثْنَائِيًّا وَشَرْطِيًّا.

إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا	مُسْتَلْزَمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرًا
ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ	فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِي
وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ	بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ

أَي: إِنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ هُوَ الْمَرْكَبُ مِنْ قَضَايَا يَسْتَلْزِمُ لِدَاثِهِ قَوْلًا آخَرَ. وَالِاقْتِرَانِيُّ
مِنْهُ مَا كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ نَقِيضِهَا بِالْقُوَّةِ، نَحْوُ «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ» وَ«كُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»،
وَهُوَ خَاصٌّ بِالْقَضَايَا الْحَمَلِيَّةِ فَلِهَذَا سَمِّيَ حَمَلِيًّا.

و«مُسْتَلْزَمًا» حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ «صُورًا». وَ«قَوْلًا» مَعْمُولٌ لِلْحَالِ.

فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا	مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
وَرَتَّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا	صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ	بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتٍ

أي: إذا أردت أن تعلم كيفية تركيب القياس، فرُكِّب مقدماته على ما يجب من اندراج الصغرى تحت الكبرى، كما سيأتي من دلالتها على النتيجة، وتأمل تلك المقدمات، هل هي صحيحة أم لا، لئلا يفسد القياس، فإنَّ اللازم بحسب ملزومه.

واعلم أنَّه لا بُدَّ أن يشتمل على مقدمتين: صغرى وكبرى، والصغرى مندرجة تحت الكبرى، أي: داخله فيها. وإلى هذا المعنى أشرنا بقولنا:

وَمَا مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ صَغْرَى	فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى
وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرُ صُغْرَاهُمَا	وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرُ كُبْرَاهُمَا
وَأَصْغَرُ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجٍ	وَوَسْطٌ يُلْغَى لَدَى الْإِنْتِاجِ

أي: لا بُدَّ أن تكون الكبرى أعمَّ من الصغرى، وإلاَّ لم يحصل اللزوم، إذ يلزم من الحكم على الأعمَّ الحكم على الأخصَّ، لا العكس.

ثمَّ اعلم أنَّ الصغرى هي المشتملة على موضوع النتيجة المسمَّى بالحدِّ الأصغر، والكبرى هي المشتملة على محمولها المسمَّى بالحدِّ الأكبر، والطرف المتكرَّر المشترك بينهما يسمَّى الحدُّ الأوسط وهو الجامعُ بينهما، والحدُّ الأصغر مندرجٌ في الأكبر، وعند الإنتاج: يُلغى الحدُّ الأوسط ويبقى الأصغر والأكبر، هذا مضمون الأبيات.

فقولنا: «وما من المقدمات» البيت، «ما» موصولة مبتدأ وخبرها «فيجب». و«صغراهما» خبر مبتدأ محذوف. وتنوين «أصغر» و«أكبر» للضرورة، والله أعلم.

فصل

في الأشكال

وَالشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ	يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسٍ
مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ	إِذَا ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

يعني: أنَّ المناطق اصطلاحوا على تسمية قضيتي القياس من غير اعتبار الأسوار شكلاً، ومع اعتبارها ضرباً، أي: نوعاً من أنواع الشكل.

وقوله: «عند هؤلاء الناس» البيت، الناس بدل، أو نعت، أو عطف بيان على الأوجه في المحلّي بأل بعد اسم الإشارة، و«عن» بمعنى «على». وقولنا: «إذ ذاك» البيت، أي: في وقت اعتبار الأسوار، أي: يشار لمجموع القضيتين بالضرب فيسمّى ضرباً.

أقسام الأشكال:

ثمّ اعلم أنّ الأشكال أربعة باعتبار الأوسط، وبعضها أقوى من بعض يبيّنها بقولي:

وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ	أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسَطِ
حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضَعُهُ بِكُبْرَى	يُدْعَى بِشَكْلِ أَوَّلٍ وَيُدْرَى
وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفَ	وَوَضَعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثًا أُلْفَ
وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ	وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكْمُلِ

يعني: أنّ الأشكال بحسب الحدّ المكرّر أربعة أقسام، لأنّه:

- إمّا أن يكون موضوعاً في الكبرى، محمولاً في الصغرى، كـ«الإنسان حيوان، والحيوان حادث» فهو الشّكل الأوّل المسمّى بالنّظم الكامل لأنّه أقواها، وهي ترجع إليه في الحقيقة.

- وإن كان محمولاً فيهما كـ«الإنسان حيوان، الفرس حيوان» فهو الشّكل الثّاني القريب من الأوّل؛ لأنّه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع.

- وإمّا أن يكون موضوعاً فيهما كـ«الإنسان حيوان، الإنسان حادث» فهو الشّكل الثّالث لموافقته من طرف الوضع.

- وإمّا أن يكون موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأوّل كـ«الإنسان حيوان، الكاتب إنسان»، فهو الشّكل الرّابع، وهو أضعفها لبُعده عن الأوّل؛ لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع، وهذا معنى قولنا: «وهي على التّرتيب» البيت. و«أربعة» نعت لأشكال، وقدّم «فقط» للضرورة.

فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النَّظَامِ يُعَدَّلُ	فَفَاسِدُ النَّظَامِ أَمَّا الْأَوَّلُ
فَشَرْطُهُ الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ	وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةُ كُبْرَاهُ
وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكِيفِ مَعَ	كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعَ
وَالثَّالِثُ الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا	وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةُ إِحْدَاهُمَا
وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الْخِسْتَيْنِ	إِلَّا بِصُورَةٍ ^(١) فَفِيهَا يَسْتَبِينُ
صُغْرَاهُمَا ^(٢) مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ	كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ

أي: إذا عدل عن هذه الأشكال، وعن هذا الترتيب، فذلك فاسدٌ كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ثم ذكر شرط إنتاج كل شكل، واستغنى عن ذكر ضروبه بذكر شروطه؛ لاستلزامه لتلك. والضرب: عبارة عن نوع الشكل بحسب تعاقب الأسوار عليه.

وها نحن نذكر ضروب كل شكل، أعني: المنتجة منها، ليبدو لك ما كان حاصلًا بالقوة حاصلًا بالفعل.

الشكل الأول وشرط إنتاجه:

فشرط إنتاج الشكل الأول إيجاب الصغرى، وكلية الكبرى. فضروبه المنتجة إذاً أربعة:

- الأول: موجبتان كليتان، كـ «كل ج ب وكل ب أ» ينتج «كل ج أ»^(٣).

(١) أي: في صورة قوله ففيها يستبين، أي: ففي تلك الصورة يظهر اجتماع الخستين فالسين والتاء زائدتان وفي يستبين مع الخستين إسناد. الحذو بالواو بعد الذال وهو اختلاف حركة ما قبل الروي، وهو جائز للمولدين كما نص عليه شيخ الإسلام زكريا م شرح الجزرية.

(٢) هذا بيان للصورة المستثناة وقد تقدم التمثيل لها فلا تغفل اهـ.

(٣) مثاله: «كل خمرة مسكر، وكل مسكر حرام، ينتج: كل خمرة حرام». ونحو «كل كاتب إنسان، وكل إنسان مفكر، ينتج: كل كاتب مفكر».

- الضرب الثاني: كليتان، والصغرى موجبة، كـ«كل ج ب، ولا شيء من ب أ» ينتج «لا شيء من ج أ»^(١).

- الضرب الثالث: موجدتان، والصغرى جزئية، كـ«بعض ج ب، وكل ب أ» ينتج «بعض ج أ»^(٢).

- الضرب الرابع: الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية كـ«بعض ج ب، ولا شيء من ب أ» ينتج «ليس^(٣) بعض ج أ».

وإنما كانت نتيجة الضرب الأول «كل»، والثاني «لا شيء»، والثالث «بعض»، والرابع «ليس بعض»؛ لأن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين كما سيأتي.

الشكل الثاني وشرط إنتاجه:

وشرط إنتاج الشكل الثاني اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب مع كلية الكبرى. فضروبه المنتجة أيضاً أربع:

- الضرب الأول: كليتان، وصغراهما موجبة كـ«كل ج ب، ولا شيء من ب أ»^(٤).

- الضرب الثاني: كليتان، وصغراهما سالبة كـ«لا شيء من ج ب، وكل ب أ»^(٥).

فالنتيجة في هذين الضربين كلية سالبة، وهي: «لا شيء من ج أ».

-
- (١) مثاله «كلُّ ضارٍ حرام، ولا شيء من الحرام بنافع، ينتج: لا شيء من الضار بنافع».
- ونحو «كلُّ الخضراوات مفيدة، ولا شيء من المفيد تراب، ينتج: لا شيء من الخضروات تراب».
- (٢) مثاله: «بعض المعدن حديد، وكل الحديد يتمدد بالحرارة، ينتج: بعض المعدن يتمدد بالحرارة».
- ونحو «بعض الحيوانات سباع، وكلُّ السباع سؤرها نجس، ينتج: بعض الحيوانات سؤرها نجس».
- (٣) مثاله: «بعض الطيور له أذنان، ولا شيء مما له أذنان يبيض، ينتج: بعض الطيور لا يبيض. ونحو «بعض المقاعد خشب، ولا شيء من الخشب ينقل الكهرباء، ينتج: بعض المقاعد لا تنقل الكهرباء».
- (٤) مثاله: «كل مجتر ذو حافر، ولا شيء من الطيور ذي حافر، ينتج: لا شيء من المجتر بطائر» ونحو «كلُّ صادق ماهر، ولا أحد من الكسالى ماهر، ينتج: ليس أحد من الصادقين بكسلان».
- (٥) مثاله: «لا طالب من الكسالى بناجح، وكلُّ مجتد ناجح، ينتج: لا طالب من الكسالى بمجدد» ونحو «لا يوجد فاسق مطمئن قلبه، وكل طائع مطمئن قلبه، ينتج: لا يوجد فاسق طائع».

- الضرب الثالث: صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، كـ «بعض ج ب، ولا شيء من أ ب»^(١).

- الضرب الرابع: صغرى سالبة جزئية، وكبرى موجبة كلية كـ «ليس بعض ج ب، وكل أ ب»^(٢).

فالتتية في هذين الأخيرين سالبة جزئية، وهي «ليس بعض ج أ».

الشكل الثالث وشرط إنتاجه:

وشرط إنتاج الشكل الثالث إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين. فضروبه المنتجة إذا ستة:

- الضرب الأول: كليتان موجبتان، كـ «كل ب ج، وكل ب أ»^(٣).

- الضرب الثاني: موجبتان، وصغراهما جزئية كـ «بعض ب ج، وكل ب أ»^(٤).

- الضرب الثالث: موجبتان، وصغراهما كلية كـ «كل ب ج، وبعض ب أ»^(٥).

فالتتية في هذه الثلاثة موجبة جزئية، وهي «بعض ج أ».

- الضرب الرابع: كليتان، وصغراهما موجبة كـ «كل ب ج، ولا شيء من ب أ»^(٦).

(١) مثاله: «بعض المعدن ذهب، ولا شيء من الفضة بذهب، ينتج: بعض المعدن ليس بفضة». ونحو

«بعض البشر ليسوا برجال، ولا شيء من النساء برجال، ينتج: بعض البشر ليسوا من النساء».

(٢) مثاله: «بعض الجسم ليس بمعدن، وكل ذهب معدن، ينتج: بعض الجسم ليس بذهب». ونحو «بعض

الناس ليسوا متخاذلين، وكل جبان متخاذل، ينتج: بعض الناس ليسوا جبناء».

(٣) مثاله: «كل محاسب إنسان، وكل محاسب معذب، ينتج: بعض المحاسبين معذبون». ونحو «كل

مسلم ناطق بالشهادتين، وكل مسلم مصل، ينتج: بعض الناطقين بالشهادتين مصلون».

(٤) مثاله: «بعض الطائر أبيض، وكل طائر حيوان، ينتج: بعض الأبيض حيوان». ونحو «بعض الزجاج

شفاف، وكل الزجاج ينكسر، ينتج: بعض الشفاف ينكسر».

(٥) ومثاله: «كل الأشكال تبدأ بنقطة، وبعض ما يبدأ بنقطة كلمة، ينتج: بعض الأشكال كلمات» ونحو

«كل عاقل مكلف، وبعض المكلفين علماء، ينتج: بعض العقلاء علماء».

(٦) مثاله: «كل نجم مضيء، ولا شيء من النجوم بخشب، ينتج: بعض المضيء ليس بخشب» ونحو «كل

- الضرب الخامس: موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، كـ «بعض ب ج ولا شيء من ب أ»^(١).

- الضرب السادس: موجبة كلية صغرى، وسالبة جزئية كبرى، كـ «كل ب ج وليس بعض ج أ»^(٢).

والنتيجة في هذه الثلاثة الأخيرة سالبة جزئية، وهي «ليس بعض ج أ».

الشكل الرابع وشرط إنتاجه:

وشرط إنتاج الشكل الرابع عدم اجتماع الخستين فيه، ولو في مقدمة واحدة، إلا في صورة واحدة من ضروبه، وهي «أن تكون الصغرى موجبة جزئية» فيجب فيها حينئذ أن تكون الكبرى سالبة كلية، إذ لو جعلناها موجبة جزئية لم ينتج، لعدم دلالة المقدمتين على النتيجة.

فضروب الرابع المنتجة إذاً خمسة:

- الضرب الأول: كليتان موجبتان كـ «كل ب ج، وكل أ ب»^(٣).

- الضرب الثاني: موجبتان، صغراهما كلية كـ «كل ب ج، وبعض أ ب»^(٤).

والنتيجة في هذين الضربين موجبة جزئية، وهي «بعض ج أ».

-
- = عجلة مستديرة، ولا يوجد عجلة من ماء، ينتج: بعض ما هو مستدير ليس ماء».
- (١) مثاله: «بعض الذهب معدن، ولا شيء من الذهب بحديد، ينتج: بعض المعدن ليس بحديد» ونحو «بعض العرب شجعان، وليس أحد من الجبناء بعربي، ينتج: بعض الشجعان ليس بجبان».
- (٢) مثاله: «كل مسلم قادر على حفظ القرآن، وبعض المسلمين ليسوا بحفظة للقرآن، ينتج: بعض القادرين على حفظ القرآن ليسوا بحفظة للقرآن».
- (٣) مثاله: «كل مسلمة عفيفة، وكل تالية للقرآن مسلمة، ينتج: بعض العفائف تاليات للقرآن». ونحو «كل إنسان قابل للعلم، وكل كاتب إنسان، ينتج: بعض من هو قابل للعلم كاتب».
- (٤) مثاله: «كل الأذكار نافعة، بعض الطاعات أذكار، ينتج: بعض النافع طاعات» ونحو «كل ورق يكتب عليه، بعض الأبيض ورق، ينتج: بعض ما يكتب عليه أبيض».

- الضرب الثالث: كليتان، صغراهما سالبة نحو «لا شيء من ب ج، وكل أ ب»،
والنتيجة سالبة كلية، وهي «لا شيء من ج أ»^(١).

- الضرب الرابع: كليتان، صغراهما موجبة، كـ «كل ب ج، ولا شيء من أ ب»^(٢).

- الضرب الخامس: صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية كـ «بعض ب ج،
ولا شيء من أ ب»^(٣).

ونتيجة هذين الضربين سالبة جزئية وهي «ليس بعض ج أ».

تنبيهات:

الأول: هذه الحروف المذكورة قد اشتهر اصطلاحُ المناطقِ التعبيرُ بها طلباً للاختصار،
فمعنى «كل ج ب» مثلاً: «كل إنسان حيوان».

الثاني: زعم بعضهم أنَّ الأشكالَ ثلاثة، وأنَّ الرابع هو الأوَّلُ منهما بعينه، قدِّمت فيه
الكبرى لموافقته له في الصورة، وليس كذلك، إذ الأشكال تتغيَّرُ باعتبار موضوع النتيجة
ومحمولها، ولا يتغيَّرُ ذلك إلا بتغيُّر النتيجة، ولو كان هو الأوَّلُ لالتحَّدت نتائجها، ونتائجُ
هذا عكسُ الأوَّل؛ لأنَّ المطلوب في قولنا: «كل ج ب وكل أ ج»، بعض «أ ب»، ولو جعلناه
من الأوَّل لنتج «كل أ ب».

وقولنا: «والثان أن يختلفا» البيت، حذفت الياء من لفظ الثاني للوزن، وذلك جائز
حتَّى نقرأ كقوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾، والثَّانِ مبتدأ، وأن وصلتها مبتدأ ثان، و«له
شرط» خبره.

وقولنا: «إلا في صورة» البيت، أي: شرط الرابع انتفاء اجتماع الخسنتين، أي: السلب

(١) مثاله: «لا شيء من الحديد ليّن، وكل سيف بتار من حديد، ينتج: لا شيء من اللين بسيف بتار». ونحو

«لا شيء من الإنسان يتكاثر بالبيض وكل ناطق إنسان، ينتج: لا شيء ممن يتكاثر بالبيض بناطق».

(٢) مثاله: «كل سائل يتبخّر، ولا شيء من الحديد بسائل، ينتج: بعض ما يتبخّر ليس بحديد». ونحو «كل

ماء بحر فهو مالح، ولا شيء من الجبال ببحر، ينتج: بعض ما هو مالح ليس بجبل».

(٣) مثاله: «بعض النبات أزهار، ولا شيء من التراب نبات، ينتج: بعض الأزهار ليس من التراب». ونحو

«بعض الطاعات يكون بالمال، ولا شيء من الورق طاعة، ينتج: بعض المال ليس ورقاً».

والجزئية، إلا في صورة ففيها تستبين الخستان، أي: تظهر فيها لزوماً.

وقولنا: «صغراهما موجبة» البيت، أي: وتلك الصورة أن تكون صغراهما كذلك إلخ، والله الموفق للصواب.

فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ	كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةٌ
وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا	وَعَبَّرَ مَا ذَكَرْتُهُ لَمْ يُنْتَجَا
وَتَتَّبَعُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَرُ مِنْ	تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ هَكَذَا زُكِّنَ
وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمْلِيِّ ^(١)	مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ
وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدَّمَاتِ	أَوْ النَّتِيجَةِ لِعِلْمِ آتِ

يعني: أن ضروب الشكل الأول المنتجة أربعة كما تقدم، والضروب المنتجة للثاني أربعة أيضاً، وهذا معنى قولنا: «كالثان» أي: كعدد ضروب الثاني، فهو على حذف مضافين.

ثم قال: «ثم ثالث فستة» أي: ثم الشكل الثالث ضروبه المنتجة ستة، ف«ثم» للترتيب الذكري. ثم قال: «ورابع» البيت، أي: والشكل الرابع منتج لخمس ضروب، ف«رابع» مبتدأ نكرة، والمسوغ التفصيل.

قوله: «وغير ما ذكرته» إلخ، أي: هذا الذي ذكرته من ضروب الأشكال إنما هو المنتج، وإلا فضروب كل شكل منتجها وعقيمها ستة عشر، لأن كل مقدمة لا بد أن تكون مسورة بإحدى الأسوار الأربعة، ثم تتعاقب الأسوار، فيقع بعضها في محل الآخر، أربع تعاقبات، وأربعة في أربعة ستة عشر، لكن ما فصلناه منها منتج وغيره عقيم، وليس هذا المختصر محلاً لاستيفاء عقيمها، وأيضاً فهذا المختصر إنما وضعناه في معظم أوقات العجلة والضيق،

(١) الباء داخل على المقصور عليه، فالمعنى: أن الأشكال الأربعة المذكورة مقصورة على الحمل ولا تتعداه إلى الشرطي، وهذه طريقة للمصنف، والراجح أنها لا تختص بالحمل بل تكون في الشرطي أيضاً؛ لأن جعل الحد الوسط تالياً في الوسطى مقدماً في الكبرى يسمى شكلاً أولاً، وجعله تالياً فيهما يسمى شكلاً ثانياً، وجعله مقدماً فيها يسمى شكلاً ثالثاً، وجعله مقدماً في الصغرى تالياً في الكبرى يسمى شكلاً رابعاً، فمثال الأول أن تقول: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وليس ألبتة إذا كان النهار موجوداً فالليل حاصل، وعلى هذا القياس.

وذلك وخطُ الشتاء سنة ٩٤١ هـ، وقد وضع أهل هذا الفن لتفصيل المنتج من العقيم جداول فلتطالع في محلّها، وغرضنا الاختصار. وقوله: «وتتبع النتيجة» البيت، الأخس: هو السلبية والجزئية، و«زُكِن» أي: علم.

ثمّ اعلم أنّ الأشكال مختصة بالقياس الحملّي، وإليه أشار بقوله: «وهذه الأشكال» البيت.

ثمّ اعلم أنّه يجوزُ حذفُ بعض المقدمات للعلم بها، وهكذا النتيجة، وإليه الإشارة بقولنا: «والحذف» البيت، و«الحذف» مبتدأ، وخبره «آت».

- فمثال حذف الصغرى «هذا يُحَدُّ لأنَّ كلَّ زان يُحَدُّ».

- ومثال حذف النتيجة «هذا زان يُحَدُّ» و«هذا رُمان، وكلُّ رُمان يحبس القيء».

وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسُلٍ قَدْ لَزِمَا

يعني: أنّ المقدمات لا بدّ أن تنتهي إلى ضرورة قاطعة للدور والتسلسل اللازمين لذلك، وهما مستحيلان.

والدور: توقّف كلّ واحد من الشّيتين على الآخر.

والتسلسل: توقّف شيء على أشياء غير متناهية.

واللام في قولنا: «لما» للتعليل، و«من» لبيان الجنس، وهو مصدوق ما.

فصل

في الاستثنائي

هذا هو القسم الثاني من قسمي القياس، وهو القياس الشرطيّ المسمّى بالاستثنائيّ، وهو قسمان أيضاً، متّصل ومُنْفَصِل:

أولاً: الاستثنائي المتصل:

- فالمتّصل: هو الذي يُحكم فيه بلزوم قضية لأخرى، أو لا لزومها، وهو الذي يكون

فيه حرف شرط نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهًا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، وتسمى المقدمة المشتملة على الشرط شرطية، والأخرى استثنائية.

ولا يجوز أن يكون المقدم أعم من التالي، كما لا يكون الموضوع أعم من المحمول، إذ يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأخص لا العكس:

وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِيِّ يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيِّ بِلَا امْتِرَاءٍ
وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدَّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ

أي: من القياس قسم يسمى بالقياس الاستثنائي، وهو المعروف بالشرطي، لكونه مركباً من قضايا شرطية، وهو المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل، نحو «لو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة» و«لو لم يكن النهار موجوداً لما كانت الشمس طالعة» والنتيجة في الأخير ونقيضها في الأول مذكوران بالفعل.

وقولنا: «لا بالقوة» احتراز من الاقترائيّ وقد تقدم.

وقولنا: «ومنه» معطوف على منه المتقدم.

ثم اعلم أن المتصل إما أن يستثنى عين مقدمه، أو نقيضه، أو نقيض التالي، أو عينه:

- فاستثناء عين مقدمه يُنتج عين تالية، نحو «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة فالنهار موجود».

- واستثناء نقيض تالية يستلزم نقيض مقدمه، نحو ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهًا اللَّهُ﴾ الآية.

- وأما عكس هاتين الصورتين، وهما استثناء نقيض المقدم، أو عين التالي، فلا يلزم فيهما إنتاج؛ لاحتمال أن يكون التالي أعم من مقدمه، إذ يلزم من ثبوت الأخص ثبوت الأعم، ومن نفي الأعم نفي الأخص بخلاف العكس. فإذا قلت: «مهما كان هذا إنساناً فهو حيوان» فلا يلزم منه «لكنه حيوان، فهو إنسان» أو «لكنه ليس بإنسان، فليس بحيوان» لما تقدم، وإلى هذا أشرنا بقولنا:

فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالٍ أَنْتَجَ وَضَعَ ذَاكَ وَضَعُ التَّالِي

وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلَا يُلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَا

يعني: إن كان الشرطي متصلاً أنتج وضع مقدّمه - أي: ثبوته - وضع تاليه^(١).

وقولنا: «وضع ذاك» إشارة إلى المقدّم، بدليل ذكر التالي.

ورفع تاليه ينتج رفع مقدّمه^(٢) بخلاف العكس، فلا يلزم فيهما إنتاج، وتقدّمت الأمثلة.

وقولنا: «لما انجلا» إشارة إلى الفرق بينهما، وهو التعليل المذكور قبل، فاللام للتعليل، وحيث لم يكن التالي أعمّ بل مساوياً، لزم من ثبوت هذا ثبوته، والعكس، وإنّما كان كذلك لخصوص المادّة، لا لخصوص صورة التّذليل.

تنبيه:

حيث يُستثنى عين المقدّم فأكثر ما يُستعمل في الشرطيّة لفظ «إن»؛ فإنّها موضوعة لتعليق الوجود^(٣) بالوجود، وحيث يُستثنى نقيض التالي فأكثر ما يؤتى بـ«لو»، فإنّها وُضعت لتعليق العدم بالعدم، وهذا يسمّى قياس الخلف، وهو: إثبات المطلوب بإبطال نقيضه.

ثانياً: الاستثنائي المنفصل:

ثمّ اعلم أنّ القياس المنفصل ما كان مؤلفاً من قضايا منفصلة، وهي المتعاندة، وهي ثلاثة أقسام: مانع الجمع والرفع، وهو الحقيقي، ومانع جمع، ومانع رفع.

- فإن كان حقيقياً، وهو مانع الجمع والرفع، نحو «العدد إما زوج أو فرد» أنتج وضع كلّ من طرفيه رفع الآخر، لامتناع الجمع، بخلاف العكس لامتناع الخلو.

(١) وذلك لأنّ المقدّم ملزوم للتالي، وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت لازمه. ومثاله: «كلّما كان هذا مصلياً، كان مسلماً، لكنّه مسلم فهو مصلّي».

(٢) لأنّ التالي لازم للمقدّم، وانتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم. مثاله: «كلّما كان هذا مسلماً، كان قارئاً للقرآن، لكنّه ليس قارئاً للقرآن، فهو ليس بمسلم».

(٣) كتعلق وجود الحيوانيّة على وجود الإنسانية في قولنا: «الإنسان حيوان ناطق».

- وإن كان مانع جمع أنتج وَضَعُ أحد الطرفين رَفَعَ الآخر، لامتناع الجمع والعكس لإمكان الخلو.

- وإن كان مانعُ الخلو، فعكسه، أي: ينتج رفعُ أحدهما وضعَ الآخر لامتناع الخلو، لا العكس، لإمكان الجمع وإليه أشرنا بقولنا:

وإن يَكُنْ مُنْفَصِلًا فَوَضِعْ ذَا	يُنتِجْ رَفَعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا
وَذَاكَ فِي الْأَخْصَرِ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ	مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعٍ ذَا زُكِنَ
رَفَعَ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ، وَإِذَا	مَانِعَ رَفَعَ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

أي: وإن يَكُنْ القياسُ الشرطيُّ منفصلاً فَوَضِعْ كُلٌّ مِنْ طرفيه يُنتِجْ رفعَ الآخر، والعكس إن كان حقيقياً، هذا معنى قوله: «وَذَاكَ فِي الْأَخْصَرِ».

وإن يَكُنْ مانعَ جمع فَوَضِعْ كُلٌّ يوجب رفعَ الآخر، دون عكس، أي: لا يوجب رفعُ كُلٍّ وضعَ الآخر لجواز الخلو.

وإن كان مانع رفع فهو عكس مانع الجمع كما تقدّم.

وقوله: «فبوضع» إلخ جواب «إن يكن». و«رفع» نائب فاعل «زُكِنَ». و«مانع رفع» خبر كان مقدّم، فهو عكس جواب «إذا».

لواحق القياس

لما فرغ من القياس - أي: المفرد - شرع فيما يلحق به، فمن ذلك القياس المركّب، وهو تركيب مقدّمات يُنتِج بعضها نتيجةً يلزم منها ومن مقدّمة أخرى نتيجةً أخرى، إلى هلمّ جرّاً.

وسمّي مركّباً لكونه مركّباً من حُجَج متعدّدة، نحو: قولك: «كُلُّ ج ب، وكلُّ ب أ، وكلُّ أ د، وكلُّ د ط، فكلُّ ج ط».

وهو قسمان مُفَصَّل النتائج، وهو ما تُذَكّر فيه النتائج، ومُنْفَصِلُها وهو ما لم تُذَكّر نتائجه.

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبًا لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
فَرَكَّبْنَاهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهُ وَاقْلَبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدَّمَةً
يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى نَتِيجَةً إِلَى هَلَمْ جَرًّا
مُتَّصِلَ النَّاتِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ أَوْ مَفْصُولَهَا كُلُّ سَوَا

أي: ومن القياس قسمٌ يسمَّى بالقياس المركَّب، سَمِّيَ بذلك لتركُّبه من حجج متعدِّدة.

و«منه» خبر «ما» مقدَّم، و«ما» موصولة مبتدأ، واللام للتعليل، و«إن» شرطية شرطها «ترد» وجوابها محذوف لدلالة ما تقدَّم قبله عليه، وهو قولنا: «فركب» هذا مذهب جمهور البصريين، ومذهب الكوفيِّين والمبرِّد^(١) وأبي زيد^(٢) من البصريين: أنَّه إذا تقدَّم هو الجواب نفسه، والأوَّل أصحُّ.

وقوله: «واقلب» البيت، «نتيجة» مفعول أوَّل لأقلب، والثاني «مقدِّمه»، و«يلزم» نعتها، و«متَّصل» خبر يكون، و«حوى» أي: اشتمل عليها. والله الموفق للصواب.

الاستقراء

وإنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّي اسْتَدِلَّ فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عَقْلُ
وَعَكْسُهُ يُدْعَى الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِيَّ وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقَّقِي
وَحَيْثُ جُزْئِيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ حُمِلَ لِجَمَاعٍ فَذَاكَ تَمَثُّيلٌ جُعِلَ
وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالِدَّلِيلِ قِيَاسُ الْاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمَثُّيلِ

(١) محمد بن يزيد الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرِّد، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. توفي سنة (٢٨٦) هـ من تصانيفه «الكامل» في الأدب. اهـ الأعلام (٧/ ١٤٤).

(٢) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أحد أئمة الأدب واللغة، توفي سنة (٢١٥) هـ، كان سيبويه إذا قال: «سمعت الثقة» عنى أبا زيد. من كتبه «النوادر» في اللغة. اهـ الأعلام (٣/ ٩٢).

نَبَّهَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ عَلَى نَوْعَيْنِ مِمَّا يَلْحَقُ بِالْقِيَاسِ، وَهُمَا الْإِسْتِقْرَاءُ وَالتَّمثِيلُ:

أ - فَالْإِسْتِقْرَاءُ هُوَ الْحُكْمُ عَلَى كُلِّ لَوْجُودِهِ فِي أَكْثَرِ جُزْئِيَّاتِهِ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ السُّفْلِيَّ عِنْدَ الْمَضْغِ» لِأَنَّ الْإِنْسَانَ وَالْبَهَائِمَ وَالسَّبَاعَ كَذَلِكَ، وَهَذَا لَا يَفِيدُ الْقَطْعَ لِاحْتِمَالِ عَدَمِ الْعُمُومِ، كَهَذَا الْمَثَالِ لَخُرُوجِ التَّمَسَّاحِ مِنَ الْحَيَوَانِ.

وَعَكْسُ الْإِسْتِقْرَاءِ، وَهُوَ الْإِسْتِدْلَالُ بِالْكُلِّيِّ عَلَى الْجُزْئِيِّ الْمَفِيدِ لِلْقَطْعِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ الْمُنَطْقِيُّ الْمُرَادُّ مِنْ هَذَا الْفَنِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

ب - وَالتَّمثِيلُ إِثْبَاتُ حُكْمٍ فِي جُزْئِيٍّ لَوْجُودِهِ فِي جُزْئِيٍّ لِمَعْنَى مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ إِذَا قَامَ فِي الْمُسْتَدَلِّ عَلَيْهِ أَغْنَى عَنِ النَّظَرِ فِي جُزْئِيٍّ غَيْرِهِ، لَكِنْ يَصْلَحُ لِتَطْيِيبِ النَّفْسِ وَتَحْصِيلِ الْإِعْتِقَادِ، وَإِلَى هَذَا كُلِّهِ أَشْرْنَا بِقَوْلِنَا: «وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ» إِيخ، أَي: وَإِنْ اسْتُدِلَّ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّهِ فَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَهُمْ بِالْإِسْتِقْرَاءِ.

وَقَوْلُهُ: «وَحَيْثُ» الْبَيْتِ، أَي: وَإِنْ حُمِلَ بِجُزْئِيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ لِعِلَّةِ جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا فَهُوَ التَّمثِيلُ، وَهُوَ وَالْإِسْتِقْرَاءُ لَا يَصْلُحَانِ إِلَّا لِبَحْثِ الْفُقَهَاءِ، وَلَا يَفِيدَانِ إِلَّا الظَّنَّ، وَإِلَى هَذَا أَشْرْنَا بِقَوْلِنَا: «وَلَا يَفِيدُ الْقَطْعَ» الْبَيْتِ. وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ.

أَقْسَامُ الْحُجَّةِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ تَقْسِيمَ الْحُجَّةِ بِاعْتِبَارِ مَادَّتِهَا، فَإِنَّ الْحُجَّةَ قَسَمَانِ: نَقْلِيَّةً وَعَقْلِيَّةً. وَالْحُجَّةُ الْعَقْلِيَّةُ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ: بَرَهَانِيَّةٌ، وَجَدَلِيَّةٌ، وَخَطَابِيَّةٌ، وَشَعْرِيَّةٌ، وَسُفْطَائِيَّةٌ وَتَسْمَى الْمِغَالَطَةُ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ
خَطَابَةٌ شَعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلٌ وَخَامِسٌ سَفْطَةٌ نِلَتْ الْأَمْلَ

فَالْخَطَابَةُ: مَا تَأَلَّفَ مِنْ مَقَدِّمَاتٍ مَقْبُولَةٍ، وَهِيَ قَضَايَا تُؤْخَذُ مِمَّنْ يُعْتَقَدُ فِيهِ الصِّدْقُ، وَلَيْسَ بِنَبِيٍّ، أَوْ لَصِفَةٍ جَمِيلَةٍ كَزِيَادَةِ عِلْمٍ أَوْ زَهْدٍ، أَوْ مِنْ مَقَدِّمَاتٍ مَظْنُونَةٍ، نَحْوُ «هَذَا يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ، وَكُلُّ مَنْ يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ فَهُوَ لَصٌّ، فَهَذَا لَصٌّ».

والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه.

والشعر^(١): ما تألف من مقدمات مُتَخَيِّلَة لترغيب السامع في شيء أو تنفيره عنه، نحو
«الخمير يا قوتة سيالة، والعسل مرة مهوعة».

والغرض من الشعر تأثر النفس.

والجدل: ما تألف من مقدمات مشهورة، وهي ما اعترف بها الجمهور لمصلحة عامة،
أو بسبب رقة أو حمية، نحو «هذا ظلم، وكل ظلم قبيح، فهذا قبيح»، و«هذا كاشف عورته،
وكل كاشف عورته مذموم، فهذا مذموم».

والغرض من الجدل: إما إقناع قاصر عن البرهان، أو إلزام الخصم ودفعه.

والسفسطة: ما تألف من مقدمات شبيهة بالحق وليست به، وتسمى مغالطة، كقولنا في
صورة فرس في حائط: «هذا فرس، وكل فرس صهال، فهذا صهال»، أو شبيهة بالمقدمات
المشهورة، وتسمى مشاغبة، كقولنا في شخص يخط في البحث «هذا يكلم العلماء بالفاظ
العلم، وكل من كان كذلك فهو عالم، فهذا عالم»، أو من مقدمات وهمية كاذبة، نحو «هذا
ميت، وكل ميت جماد».

فهذه أربعة من أقسام الحجة، والخامس البرهان وهو المفيد للعلم اليقيني كما تقدم،
وإليه أشرنا بقولنا:

أَجْلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلْفَ مِنْ	مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ نَقْتَرِنُ
مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مَشَاهِدَاتٍ	مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ
وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَخْسُوسَاتٍ	فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ

أي: أجلُّ الحجج الخمس البرهان: وهو ما تركب من مقدمات يقينية. ثم ذكر أن
اليقينيَّات ستة:

(١) فلا يشترط فيه أن يكون منظوماً، بل الشرط أن يُخاطب الشعور.

- أولها: الأوليات، وتسمى البديهيّات، وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصوّر طرفيه، نحو «الواحد نصف الاثنين»، و«الكلُّ أعظمُ من جزئه».

- وثانيها: المشاهداتُ الباطنة، وهو ما لا يفتقر إلى عقل، كجوع الإنسان وعطشه وألمه، فإنَّ البهائم تُدرّكه.

- ثالثها: التجريبات، وهو ما يحصل من العادات، كقولنا: «الرُّمّان يَحِسُّ القيء»، والنانخاء تُهضمُ الشبع، والتَّبخير يبذر البصل يُسقط سُوس الأضراس» وقد يَعُمُّ، كعلم العامة بأنَّ الخمر مُسكر، وقد يَخْصُّ كعلم الطَّبيب بإسهال المسهلات.

- رابعها: المتواترات، وهي ما يحصل بنفس الإخبار تواتراً، كالعلم بوجود مكّة وبغداد لمن لم يرهما.

- خامسها: الحدسيّات، وهي ما يجزم به العقل لترغيبٍ دون ترتيب التجريبات مع القرائن، كقولنا: «نور القمر مستفادٌ من نور الشمس».

- سادسها: المحسوسات، وهي ما تحصل بالحس الظاهر، أعني بالمشاهدة، كالنار حارّة، والشمسُ مضيئةٌ.

فهذه جملة اليقينيّات التي يتألف البرهان منها.

فقوله: «من أوليات» من لبيان الجنس، وهو اليقين.

ثمّ اعلم أنَّ المتكلِّمين اختلفوا في الرِّبط بين الدَّلِيل والنتيجة على أربعة أقوال أشرنا إليها بقولنا:

وفي دلالة المُقدِّمات	على النتيجة خلاف آت
عقليّ أو عاديّ أو تولّد	أو واجبٌ والأوّل المؤيّد

الأوّل: مذهب إمام الحرمين، وهو الصَّحيح، فلا يُمكن تخلُّفه، وإليه أشرت بقولي: «والأوّل المؤيّد» أي: المقوّى.

خاتمة

خاتمة الشيء ما يُختم به، ولمّا كان هذا الفصل آخر الموضوع قلت فيه خاتمة.
ولمّا كان الخطأ كثيراً ما يعرض للبراهين؛ لاختلال شرط من شروطها، أو حكم من أحكامها، جعل للتنبيه على ذلك فصل يخصّه.
واعلم أنّ الخطأ قسمان: تارة يكون بخطأ مادّته، وتارة يكون بخطأ صورته.
- والأوّل: إمّا من جهة اللفظ والمعنى.

- أمّا اللفظ فكالاشتراك، نحو «هذا عين»، وكاستعمال المتباينة كالمترادفة، نحو «السيف والصّارم»، فيغفل الذّهن عمّا به الافتراق، فيجري اللفظين مجرى واحد، فيظنّ أنّ الوسط متّحد.

- وأمّا المعنى فكالتباس الصّادقة بالكاذبة أيضاً، وذلك نحو الحكم على الجنس بحكم النوع المندرج تحته، نحو «هذا لون، واللّون سواد، فهذا سواد» و«هذا سيّال أصفر، والسيّال الأصفر مرّة، فهذا مرّة»، ويسمّى مثله إيهام العكس، لأنّه لما رأى كلّ مرّة سيّالاً أصفر، ظنّ أنّه كلّ سيّال أصفر مرّة. ومنه الحكم على المطلق بحكم المقيّد بحالٍ أو وقت، نحو «هذه رقبة»، وكلّ رقبة مؤمنة»، وفي الأعشى «هذا مبصرٌ، والمبصرُ مبصرٌ بالليل». ومنه إجراء غير القطعيّ، كالوهميّات وغيرها ممّا ليس قطعياً، مجرى القطعيّ، ونحو جعل العرضي كالذّاتيّ، نحو «هذا إنسانٌ، والإنسانُ كاتبٌ»، ونحو جعل النتيجة إحدى مقدّمتي البرهان بتغييرها، ويسمّى مصادرةً على المطلوب، كـ «هذا نُقْلَةٌ، وكلُّ نُقْلَةٍ حركة، فهذا حركة».

- والقسم الثاني من قسمي الخطأ: ما يكون خطؤه في صورته، وذلك كالخروج عن الأشكال الأربعة، بأن لا يكون على تأليفها، لا فعلاً ولا قوّة، وكانتفاء شرط من شروط الإنتاج، كما تقدّم، وإلى هذا أشرنا بقولنا:

وخطأ البرهان حيثُ وُجِدَا في مادّةٍ أو صورةٍ، فالمُبْتَدَا

فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكِ أَوْ كَجَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِّيفِ مَاخِذًا
 وَفِي الْمَعْنَى لِالْتِيَّاسِ الْكَاذِبَةِ بِذَاتِ صِدْقٍ فَأَفْهَمَ الْمُخَاطَبَةُ
 كَمِثْلِ جَعْلِ الْعَرَضِيِّ كَالذَّاتِي أَوْ نَاتِجِ إِحْدَى الْمُقَدَّمَاتِ
 وَالْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوعِ وَجَعْلِ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ
 وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنِ أَشْكَالِهِ وَتَرْكُ شَرْطِ التَّجْرِ مِنْ إِكْمَالِهِ

قد تقدّم جميع ذلك مستوفى. وقوله «كجعل ذا» على لغة القصر في الأسماء الستة. و«مأخذ» تمييز المثل، واللام في «للجنس» بمعنى «على».

وقوله: «كالقطعي غير القطعي» فيه فصل مضاف شبيه بالفعل بمعمول المجرور، وهو واقع نظماً ونثراً، أمّا نثراً فكقوله عليه الصلاة والسلام: «هل أنتم تاركوا لي صاحبي»^(١)، وأما نظماً فكقول الشاعر:

لأنّك تعتاد في الهيجاء مصابرةً يصلى بها كلّ من عاداك نيرانا

والضّمير في قولنا: «من إكماله» يعود إلى القسم الثاني، وهو الخطأ في الصورة والسلام.

وهذا آخر ما قصدنا جمعه من أمّهات المسائل المنطقية، فالحمد لله على ما أنعم وألهم، وعلى إكمال هذا الموضوع على الهيئة المرضية، نسأله سبحانه وتعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً في نيل الثواب الجسيم، ومن الأعمال التي لا تنقطع باضطجاع تحت التراب، وأن يجعله من الأعمال التي تكون سبباً في صرف العذاب ومناقشة الحساب، إنّه رؤوف رحيم تواب، وهو الموفق للصواب وعند حسن المآب.

هَذَا تَمَامُ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ مِنْ أَمّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ

أمّهات المنطق أصول مسائله ومهمّاته، وأمّ الشّيء أصله، ولذلك قيل لمكّة أمّ القرى؛ لأنّها أمّ الأرض كلّها، ومنها نشأت.

(١) البخاري في فضائل الصحابة، باب: قول النبي «لو كنت متخذاً خليلاً» (٣٤٦١).

وكان هذا الفن محموداً لأنه يصون الفكر عن الخطأ، ويُميز صحيح العلم النظري من سقيمه، ولا جرم أن ما كان بهذه الصفة في غاية ما يكون من الشرف والمحمدة، والله الموفق للصواب.

قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

هذا البيت لوالدنا سيّدنا الصّغير بن محمد رضي الله عنه وأرضاه وجعل الجنة مثواه، ومن عذاب القبر صانه ووقاه، أخبرني بأنّه قاله في منامه بعد أن أخبرته بهذا الموضوع، فأمرني بإدخاله فيه فأدخلته رجاء بركته طالباً من الله حصول الملكة، متوسلاً إليه بخير من على سبيل الهدى سلّكه.

نَظَمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرُ لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَدِرِ
الْأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ
مَغْفِرَةٌ تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ وَتَكْشِفُ الْغُطَا عَنْ الْقُلُوبِ
وَأَنْ يُثِينَا بِجَنَّةِ الْعُلَى فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا

«المفتقر» بالتاء أبلغ من الفقير، لدلالة التاء على الطلب، «الأخضري» نعت لعبد، وهو تعريف لنسبنا على ما اشتهر في ألسنة الناس، وليس كذلك بل المتواتر عن أعالي أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرداس السلمي^(١) الذي قال منشداً:

أَتَجْعَلُ نَهْبِي وَنَهْبَ الْعَبِيدِ بَيْنَ عَيْنَيْنِ وَالْأَقْرَعِ
فَمَا كَانَ حَصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مَرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرٍ مِنْهُمَا وَمَنْ يَخْفِضُ الْيَوْمَ لَا يُرْفَعُ
لَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا أَدْرَعِ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أَمْنَعِ

وقولنا: «وتكشف الغطا» البيت، أي: تُزيل حُجُبَ رَيْنِ الذُّنُوبِ، المُحْدِقة بأنوار

(١) شاعر فارس من سادات قومه، أمّه الخنساء، أدرك الجاهلية والإسلام، أسلم قبيل فتح مكة، وكان من المؤلفة قلوبهم. مات في خلافة عمر ١٨ هـ.

القلوب، الحائلة بين القلب وبين علام الغيوب، فكم من قلب بذلك محجوب، فانهصر في سجن الدائرة الجسمانية، لعزوبه وجهله الدائرة الروحانية، والحقائق النورانية، والفتوحات الربانية، فصار مملوكاً للشهوات النفسانية، فسلك المسالك الشيطانية، فبقي مغموراً في ظلمات جهله، مكبلاً في سجن هواه وقبيح فعله، محجوباً عن لطائف عقله، إلا من وفقه الله وغفر له، وتاب عليه بجوده وفضله.

نسأله سبحانه وتعالى وهو خير مسؤول، وخير مأمول، أن يزيل عنا بفضلته ظلمات بصائرنا، التي عاقتنا عن إصلاح بواطننا، وشغلتنا بظواهرنا، وأن يقذف في قلوبنا نوراً يهدينا به عند تراكم ظلمات الهوى إلى صراط مستقيم، إنه غفور رحيم.

وَكُنْ لِصَلَحِ الْفَسَادِ نَاصِحًا	وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحًا
وَإِنْ بَدِئَهُ فَلَا تُبَدِّلْ	وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ
لَأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحًا	إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحًا
الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي	وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي
مَعْدِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ	وَلِيْنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً
ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُنُونِ	لَا سِيَّامًا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ
تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنْظَمِ	وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ
مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ مِنَ الْمِئِينَ	مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ

لا شك أن مسامحة المبتدئ والاعتذار له مما ينبغي لكل عاقل، وذلك لقصور همته، وعدم كمال عقله وتوغله في العلم، وأنا أذنت لكل من رأى هذا الموضوع، فوجد فيه خلافاً أن يصلحه إن كان أهلاً لذلك بعد أن يتأمل، وإلا فقد قيل:

كَمْ مِنْ مُزَيِّفٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَآفَتْهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

فاعذرني يا أخي وانظره بعين الرضا.

وإنما ذكرت هذا تنبيهاً على شياطين الطلبة، الذين يمرضون الصحيح، ويصححون

السَّقيم، وما ذاك إلا لعدم إنصافهم وقِلَّة تقواهم وعدم مراقبتهم للجليل الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السَّماء، ويعلم خائنة الأعين، والمؤمن يلتمس العذر لأخيه، وقد قال عليه الصَّلاة والسَّلام: «حسب المؤمن من الشرِّ أن يحقر أخاه المسلم»^(١)، ويقال من ضاق صدره اتَّسع لسانه، والحقُّ لا يُعرَف بالرجال، والمؤمن يقبلُ الحقَّ ولو من الرُّعاة فضلاً عن غيرهم.

وإذا كان العذر من حقِّ المتبدئ في الزَّمان المتقدِّم، فكيف في هذا الزَّمان الصَّعب الذي انقرض فيه أكابر العلماء، ولم يبقَ فيه إلاَّ حُثالة الحثالة، وغلبت العُجْمة على قلوب الأنام، حتَّى كاد العلم ينقرض بانقراض أهله.

فإن قلت: إذا كان الأمر كما ذكرت فلم تجاسرت وتجذَّأت على شيء لا تقدر عليه؟

قلت: حملني على ذلك تفاؤلي ورجائي من الله عزَّ وجلَّ حصول المأمول من الفنون.

قوله: «عاشر القرون» يعني: من سني الهجرة، وفي القرن أحد عشر قولاً، فقليل: لكلِّ عقد من العشرة إلى الثمانين، تلك ثمانية أقوال، وقيل: مائة، وإيَّاه أعني، وقيل: مائة وعشرة، وقيل: من عشرة إلى مئة وعشرين، وعاشر القرون هو قرننا هذا الذي ظهرت فيه الفتن، واشتدَّ فيه البأس، وقوي فيه النُّحس، واشتدَّ فيه طغيان الكافرين، وانتشر فيه ظلم الظَّالمين، وكثُرَتْ فيه شرارُ الخلائق، ولم يبقَ إلاَّ آثار الطَّرائق، والنَّاسُ فيه ساهون مهطعون لحطام الدُّنيا، معرضون عن الدَّرجات العُليا، مسابقون فيه إلى هواهم ليوقعهم في أهوى المهاوي وأسوأ المساوي، وليس لهم تفكُّر في هادم اللَّذَّات، ولا تأهُبُ فيما بعد الممات، كأنَّهم في الدُّنيا مخلَّدون، وهم للفناء مشاهدون، يَخْدُم الواحد منهم طولَ عمره على منفعة ساعة، ويُضَيِّع منفعة الأبد، فما أشنعها من إضاعة، فلو استيقظ هذا النَّائم، ونظرَ بعين قلبه، وفكَّر في مآل أمره، لسارع للطَّاعة واشتغل بالسُّنة والجماعة، لكن كثر ذنبه، وقسا قلبه، وظَّهر عيُّه، فخذله ربُّه، فلم تنفع فيه موعظةٌ، ولا صار من أهل اليقظة، إن كان قبل هذا الزَّمان عبدة الأوثان، فأهل هذا الزَّمان عبدة الشَّيطان، شاع وانتشر لقرب هجوم الآيات الكبرى.

(١) أخرجه أبو داود وغيره في الأدب، باب: الغيبة (٤٨٨٢)، بلفظ «حسب امرئ من الشرِّ أن يحقر أخاه المسلم».

اللَّهُمَّ وَفَّقْنَا لِمَا تُحِبُّهُ وَتَرْضَاهُ، وَلَا تَجْعَلْنَا مِمَّنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ، وَاحْشَرْنَا فِي زَمْرَةِ
أَوْلِيَانِكَ، وَجَمَلَةِ أَصْفِيَائِكَ يَوْمَ لَا يُسْتَغْنَى إِلَّا بِكَ، يَوْمَ لَا مَلْجَأَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، يَوْمَ لَا خَيْرَ إِلَّا
لَدَيْكَ، وَأَعِنَّا عَلَى هَذَا الزَّمَانِ الصَّعْبِ الَّذِي كُشِفَتْ فِيهِ شُمُوسُ الْحَقِّ، وَشَاعَ فِيهِ ظُلَامُ الْبَاطِلِ
بَيْنَ الْخَلْقِ، وَسَدَّ الْأَفَقَ دُخَانُ الْهَوَى، وَانْتَشَرَ فِي الْأَقَالِيمِ وَاسْتَوَى، فَلَا حِرْصَ وَلَا حُزْنَ إِلَّا
عَلَى الدُّنْيَا، تَرَى الْوَاحِدَ إِذَا ضَيَّعَ مِنَ الدُّنْيَا مِثْقَالَ حَبَّةٍ تَأْسَفَ عَلَيْهِ وَتَحَيَّرَ، وَتَكَدَّرَ قَلْبُهُ وَتَغَيَّرَ،
وَيُضَيِّعُ مِنَ الْآخِرَةِ مَا لَا نِسْبَةَ لِلدُّنْيَا بِحِذَافِيرِهَا مِنْهُ، فَلَا يَخْطُرُ لَهُ ذَلِكَ بِيَالٍ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا مِنْ
عَلَامَةِ الْخِذْلَانِ وَالضَّلَالِ، وَمِنْ عَلَامَاتِ الْخُسْرَانِ وَالنَّكَالِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ
الْعَظِيمِ.

زماننا هو الذي قال فيه عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «لا يبقى من الإسلام إلا اسمه ولا من
القرآن إلا رسمه»^(١). اللَّهُمَّ وَفَّقْنَا لِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ يَا ذَا الْفَضْلِ وَالْمِنَّةِ، وَأَسْعِدْنَا بِلِقَائِكَ بِلا مِحْنَةٍ،
وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ.

ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا	عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مَن هَدَى
وَأَلِّهِ وَصَحْبِهِ الثَّقَاتِ	السَّالِكِينَ سُبُلَ النِّجَاةِ
مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرَجًا	وَطَلَعَ الْبَذْرُ الْمُئِيرُ فِي الدُّجَى

قد تقدَّم في الخطبة الكلام على ما يتعلق بالصلاة عليه صلى الله عليه وعلى آله وسلم.
وقولنا: «ما قطعت» البيت «ما» مصدرية ظرفية، ولفظ «أبرج» جمع قلَّة، والمراد الكثرة؛
لأنَّها اثنا عشر برجاً، في كلِّ برج ثلاثون درجة، تقطع الشَّمْسُ كلَّ يوم درجة، وتقطع الفلكَ
في سنة، ويكون طُول المِيلين وقصرهما بحسب الميل الشمال والجنوبي لا تساع القوس
وضيقه في الآفات المائلة التي لها عرض، وأمَّا القمر فيقيم في كلِّ برج ليلتين وثلاثاً، ويقطع
الفلك في شهر، فسبحان مكوّن الأكوان.

ثُمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَكَفَى، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ
إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) أخرجه البيهقي في الشعب، (٢/ ٣١١) (١٩٠٨) ط دار الكتب العلمية.

فهرس شرح الأخصري

٨٩.....	مقدمة المؤلف
٩٩.....	فصل في جواز الاشتغال به
١٠٠.....	أنواع العلم الحادث
١٠٣.....	أنواع الدلالة الوضعية
١٠٤.....	فصل في مباحث الألفاظ
١٠٦.....	فصل في بيان الكليات الخمس
١٠٧.....	فصل في بيان نسبة الألفاظ للمعاني
١٠٨.....	فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية
١٠٩.....	فصل في بيان المعارف
١١٥.....	باب في القضايا وأحكامها
١١٩.....	فصل في التناقض
١٢١.....	فصل في العكس المستوي
١٢٣.....	باب في القياس
١٢٤.....	فصل في الأشكال
١٣٢.....	فصل في الاستثنائي
١٣٥.....	لواحق القياس
١٣٦.....	الاستقراء
١٣٧.....	أقسام الحجة
١٤١.....	خاتمة